# الموقف التركي من قضية الاستقلال الليبي خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ دراسة تاريخية

د. نبيل عكيد محمود المظفري
جامعة كركوك - كلية التربية
قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ساندت تركيا ليبيا بقوة لتحصل على استقلالها نتيجة لعمق العلاقات التاريخية بين الشعبين الليبي والتركي ولاسيما بعد تولي الحزب الديمقراطي الحكم في تركيا في سنة ١٩٥٠، وقد تحقق بالفعل استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الأول ١٩٥١ بفضل الأمم المتحدة التي كانت تركيا عضواً فعالاً في هيئتها، وقد دعمت قضية استقلال ليبيا في جميع مفاصلها، ولان ليبيا كانت دولة فقيرة لا تمتلك موارد اقتصادية تعتمد عليها وكذلك خبرة إدارية وفنية لإقامة مؤسساتها، فقد أقدمت عدد من الدول مثل تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وباكستان ومصر وفرنسا على تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة الفتية. ولذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على تفاصيل الدعم التركي لقضية استقلال ليبيا ، خلال عهد حكومات الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠)، لما لهذه الحقبة في حياة الدولة الليبية من أهمية بالغة التي تمكنت خلالها من بناء استقلالها وصيانته وحمايته عن طريق بناء مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، إذ كان لتركيا دور واضح فيها.

## تمهيد

كانت ليبيا إحدى ولايات الدولة العثمانية لمدة طويلة من الزمن، امتدت من سنة ١٥٥١ وحتى سنة ١٩١٢، إذ تنازلت الدولة العثمانية عنها لايطاليا بموجب معاهدة لوزان في سنة ١٩١٢، وبالتالي انتهى الدور الرسمي للعثمانيين في ليبيا[١]، لكن المعاهدة لم تنهِ التواصل بين ليبيا والدولة العثمانية حتى قيام الجمهورية التركية في سنة ١٩٢٣ وإلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤، فقد شهدت سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) تعاوناً وثيقاً بين أبناء ليبيا والدولة العثمانية[٢] ، لذلك فان تركيا تعد ليبيا البلد العربي الوحيد الذي وقف معها حتى الرمق الأخير، وقد أكد ذلك الملك الليبي إدريس السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩) بالقول "... فان علاقات تركيا مع ليبيا علاقات تاريخية وطيدة والأتراك يعطفون كثيراً على ليبيا ويعتبرونها الدولة العربية الوحيدة التي وقفت معهم موقفاً مشرفاً إلى آخر لحظة، بل وقد عرَّضَ قادة الجهاد الليبي مصالح بلادهم لمخاطر عُظمى في سبيل الوقوف بجانب الأتراك في محنتهم"[٣] .

## استقلال ليبيا

بعد أن أوشكت الحرب العالمية الثانية أن تضع أوزارها ، وأصبح النصر قاب قوسين أو أدنى من دول الحلفاء، اجتمع قادة دول الحلفاء في مؤتمر عقد في مدينة بوتسدام في تموز ١٩٤٥، وبحثوا فيه قضية المستعمرات التابعة لدول المحور المنهزمة، ووضع آلية لوضعها تحت وصاية الدول الكبرى، إلا أن المجتمعون لم يتوصلوا إلى حل نهائي لتلك القضية، لذا أحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية الذي كان يتألف من وزراء الدول الكبرى الأربع وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي[٤].

عقد مجلس وزراء الخارجية مؤتمرهم في لندن في أيلول ١٩٤٥، وتناول المؤتمر مسألة معاهدة الصلح مع ايطاليا وكذلك بحث قضية مستعمراتها في إفريقيا، وأبدت فرنسا ميلها إلى إعادة المستعمرات إلى ايطاليا، بينما كان الاتحاد السوفيتي يريد وضعها تحت إدارة مشتركة من الدول الأربع الكبرى، في حين اقترحت الولايات المتحدة الأميركية وضعها تحت

وصاية الأمم المتحدة شريطة أن تمنح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات ، ولما لم يتم الاتفاق حول الموضوع، تم إحالته إلى وكلاء وزراء الخارجية لبحثه[٥].

لقد طالت المناقشات التي جرت بين الدول المنتصرة حول المستعمرات الايطالية، بما فيها ليبيا التي كانت موضع خلاف كبير بينها، دون التوصل إلى حل[٦]، وفي مطلع سنة ١٩٤٧، عُقد في باريس مؤتمراً حضره (٢٢) دولة لعقد الصلح مع ايطاليا ، وتم توقيع المعاهدة في ١٠ شباط ١٩٤٧ ، وأكدت على تجريد ايطاليا من جميع مستعمراتها التي احتلتها قبل سنة ١٩٤٣[٧] ، وقد خصت المادة (٢٣) من المعاهدة، المستعمرات الايطالية في القارة الإفريقية ، إذ نصت على "أن ايطاليا تتخلى عن جميع الحقوق والتخويلات في ليبيا واريتريا والصومال الايطالي، وإنَّ المصير النهائي لممتلكاتها السابقة سيقرر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال سريان مفعول معاهدة السلم"[٨]، وقد أُلحِقت المعاهدة بعدة ملاحق أكدت على كيفية حل المسائل المتعلقة بالمستعمرات الايطالية ، وقد جاء في الملحق الحادي عشر ، انه في حالة فشل الدول المعنية في حل القضية ، فأنها ستحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها[٩] .

كان على الدول الأربعة الكبرى التوصل إلى حل قبل ١٥ أيلول ١٩٤٨ ، وبخلاف ذلك ستحال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد فشلها في الوصول إلى حلول مجدية، تقرر إحالة القضية إلى الجمعية العامة في ١٥ أيلول من السنة نفسها[١٠] .

عُرِضت قضية المستعمرات الايطالية على الجمعية العامة لأول مرة في نيسان ١٩٤٩، وتم طرح القضية الليبية في اليوم السادس من الشهر نفسه[١١] وقد دعا عدد من الدول المنضوية تحت لواء الجمعية العامة إلى منح ليبيا الاستقلال. ومن بينها تركيا التي كان مندوبها عدنان كورال (Adnan Kural) عضواً في اللجنة التفويضية التي تشكلت لإيجاد حلول لقضية المستعمرات الايطالية[١٢] ، وتكون القضية بذلك قد اختمرت تماماً قبل انعقاد القسم الثاني من الدورة الثالثة من اجتماع الجمعية العامة في باريس، وأعَدت الأطراف المختلفة أوراقها، لطرحها في اجتماع الجمعية العامة[١٣] .

عقدت الجمعية العامة اجتماعها في تشرين الثاني ١٩٤٩، في جو يسوده التفاؤل، لاسيما بعد اتفاق الليبيين على رفض التقسيم والوصاية، فضلاً عن الموقف المعارض للدول الآسيوية والإفريقية من تقسيم ليبيا وفرض الحماية عليها ، وإعلانها عن دعمها لاستقلال ليبيا[١٤] ، وهنا وقفت تركيا بقوة مع الداعين للاستقلال، رافضة لأي شكل من أشكال الوصاية والحماية، فقد عبرت تركيا عبر ممثلها في الجمعية العامة عدنان كورال دعمها الكامل للاستقلال، وأكد كورال أن بلاده تتابع باهتمام بالغ التطور السياسي الحاصل في "هذه البقعة من الوطن"، وعندما يكون الأمر متعلقاً بآمال الشعب الليبي القومية، فان ذلك مدعاة الفخر والسرور لدى بلاده[١٥] .

وانتقد ممثل تركيا بشدة استمرار الاحتلال العسكري الغربي لليبيا، وأكد كورال أن بلاده كونها إحدى بلدان البحر الأبيض المتوسط معنية بشكل مباشر بالتطورات السياسية في المنطقة، وأنها ترفض رفضاً باتاً ادعاء بريطانيا بان ليبيا لم تصل إلى حد النضوج السياسي لمنحها الاستقلال وإدارة نفسها بنفسها، وان هذا الادعاء يتناقض مع الحقائق، مؤكداً أن الليبيين بإمكانهم إدارة أنفسهم، وان لديهم تجارب إدارية جيدة في ظل الدولة العثمانية، إذ اشترك عدد كبير منهم في الإدارة أيام الدولة العثمانية سواء في ليبيا أو في مناطق أخرى من الدولة، وقد المحَ في الوقت عينه استعداد بلاده لتقديم المساعدة لليبيين في مختلف المجالات[١٦].

استمرت مناقشات قضية استقلال ليبيا في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، وقد رجحت كفة المنادين بالاستقلال على كفة الدول المنادية بفرض الحماية[١٧]، ونادت تركيا بضرورة منح الاستقلال لليبيا في اقرب فرصة ممكنة بعد منحها دورة انتقالية بسيطة تساعدها في الاستقلال[١٨]، وأكدت إن على الجمعية العامة أن لا تعد نفسها صاحبة السلطة في اتخاذ القرار بشأن ليبيا دون الرجوع إلى أبناء البلاد[١٩] ، وأكد ممثل تركيا على ضرورة ترك مسألة شكل الدولة ونوع الحكم فيها إلى الشعب الليبي دون غيرهم[٢٠] .

لم يكن موقف الرأي العام التركي يختلف عن الموقف الرسمي التركي في دعم ليبيا، فقد عبرت الصحف التركية منذ سنة ١٩٤٨ عن دعمها لاستقلال ليبيا من خلال افتتاحياتها والمقابلات التي كانت تجريها، ونقلها للرأي العام وما يدور في الشارع التركي، إذ كانت تمتدح وتمجد الصداقة بين الشعبين التركي والليبي وتعبر عن سعادتها لنيل ليبيا الاستقلال[٢١]. ويبدو أن المندوب التركي في الجمعية العمومية قد ذهب إلى ابعد من مسألة الصداقة بين الشعبين، إذ كان يتحدث عن ليبيا كأنما يتحدث عن وطنه . ومع ذلك فان تركيا كانت تمتلك رؤية إستراتيجية بعيدة المدى حول ليبيا، وان دعمها لا ينبع من إيمانها بحق الشعوب في الاستقلال والحرية فقط، بل كانت تريد إبعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة لما له من مخاطر على أمنها القومي ، وبالتالي فإنها كانت تريد أن يكون لها دور كبير في هذه المنطقة الحيوية ، وقد أكد السكرتير العام في وزارة الخارجية التركية فؤاد جارم ، أن بلاده مع استقلال ليبيا، لكنها في الوقت نفسه تعمل وبشتى الوسائل على منع وصول النفوذ السوفيتي إلى ليبيا إذا تعذر تحقيق الاستقلال، كما أكد أن تركيا مستعدة لتقديم العون والمساعدة لليبيا وفق هذه الرؤية[٢٢].

بعد دراسة قضية الاستقلال من جميع جوانبها، وصلت الجمعية إلى التوصية بمنح ليبيا الاستقلال في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، بعد فترة انتقالية لا تتجاوز في كل الأحوال الأول من كانون الثاني ١٩٥٢، وأكدت التوصية أيضاً على تعيين مندوب لهيئة الأمم المتحدة، يساعده مجلس الوصاية مكون من عشرة أعضاء لمساعدة الليبيين في سن دستور للبلاد وإقامة حكومة مستقلة ، ويتألف المجلس من ممثلي الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل للأقليات فيها ، فضلاً عن ممثلين من فرنسا ومصر وايطاليا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[٢٣]، وأن يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس الوصاية[*] تقريراً عن التطور الحاصل في ليبيا إلى الجمعية العمومية[٢٤] . وقد صوت ممثلو (٤٨) دولة لصالح الاستقلال، في حين صوتت دولة واحدة ضدها وهي إثيوبيا، كما امتنعت(٩) دول عن التصويت من بينها الاتحاد السوفيتي وفرنسا[٢٥]، وكانت تركيا في مقدمة الدول التي صوتت لصالح استقلال ليبيا[٢٦].

عَينت الجمعية العمومية الدكتور ادريان بلت (Adrian Pelt) الهولندي الجنسية مندوبا لها في ليبيا[٢٧]، وقد وصل بلت إلى ليبيا في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٠، إلا انه واجه

صعوبات جمة، أهمها الاختلاف في الرؤى بين المندوب والممثلين في مجلس الوصاية وكذلك الخلافات بين ممثلي الأقاليم الليبية[٢٨]، ولكن في النهاية تم تجاوز تلك الاختلافات بعد أن تمكنت الجمعية الوطنية الليبية من وضع دستور للبلاد في ٧ تشرين الثاني ١٩٥١ [٢٩] ، الذي رسم شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتضمن الدستور (٢١٣) مادة ، وتم تحديد يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٥١، يوماً لإعلان الاستقلال[٣٠]، وفي اليوم المحدد لإعلان الاستقلال، أعلن الملك إدريس السنوسي عن قيام الدولة الليبية تحت اسم المملكة الليبية المتحدة[٣١] .

لم يكن الإعلان عن استقلال ليبيا أمراً سهلاً، بل انه جاء نتيجة لمخاض عسير، بسبب اختلاف التوجهات والرؤى على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكن الليبيين أعلنوا عن استقلالهم في نهاية المطاف بمساعدة منظمة الأمم المتحدة والدول الصديقة، إلا أن الصعوبات لم تنتهِ بإعلان الاستقلال، إذ إن المحافظة على الاستقلال وصيانته كانت أصعب بكثير من الاستقلال نفسه بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت البلاد تعيشها، ولعل ما قاله الملك إدريس السنوسي بعد إعلان الاستقلال دليل على ما نوهنا إليه، فقد قال "أن المحافظة على الاستقلال أصعب من نيله"[٣٢] . إذ كانت البلاد غير قادرة على النهوض بالاعتماد على مقدراتها الذاتية، وكان لابد من أن تمد يدها إلى الدول الحليفة والصديقة لمساعدتها في بناء الدولة، ولا مجال للشك هنا، أن المساعدات ستكون على حساب سيادتها واستقلالها. إذن يمكن القول أن ليبيا كانت بحاجة إلى تمويل ميزانيتها والى الاستشارة لبناء مؤسسات الدولة وكذلك فإنها بحاجة إلى الاستثمارات الخارجية، فضلاً عن حاجتها إلى المؤسسات التعليمية والصحية والمشاريع الزراعية والصناعية، بل إن ليبيا كانت بحاجة إلى أشخاص قادرين على إدارة البلاد ويمتازون بقدرتهم على بناء علاقات دولية للحصول على الدعم والتمويل في كافة المجالات لبناء الدولة . وتركيا كانت نصب أعين الساسة الليبيين ومطالبتها للمساعدة في بناء ليبيا، لما لهذين البلدين من روابط تاريخية وعلاقات ودية .

## صدى استقلال ليبيا في تركيا

### موقف حكومة الحزب الديمقراطي(*) من الاستقلال

استمرت حكومات الحزب الديمقراطي في دعم استقلال ليبيا بعد تسلم الحزب لمقاليد الحكم في تركيا سنة ١٩٥٠، بعد سنوات طويلة من حكم حزب الشعب الجمهوري(**)، بل إن الموقف التركي أصبح أكثر قوة من قبل، ولاسيما في هذه المرحلة، إذ أبدت استعدادها لدعم الاستقلال الليبي اقتصاديا واجتماعيا، بعد أن كان دعمها يقتصر على الجانب السياسي فيما سبق، كما أعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة لهذه الدولة الفتية في كافة المجالات لبناء مؤسسات الدولة ومرافقها. فقد بادرت الحكومة التركية برئاسة عدنان مندرس إلى إرسال برقية إلى رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر (٢٤ كانون الأول ١٩٥١– ١٨شباط ١٩٥٤) تضمنت الاعتراف الرسمي بالدولة الليبية وبملكها إدريس السنوسي (١٩٥١–١٩٦٩) [٣٣] . كما أرسل رئيس الجمهورية التركية جلال بايار برقية تهنئة بالمناسبة نفسها إلى الملك الليبي وشعبه، كما بادر وزير الخارجية التركية إلى إرسال برقية تهنئة بالمناسبة إلى وزير الخارجية الليبي[٣٤] . ويظهر أن تركيا كانت تنظر بعين الرضا والارتياح لاستقلال ليبيا، لاسيما أن الأخيرة كانت تكن لتركيا كل الود، وقد اختار الشعب الليبي الرمز نفسه الموجود في العلم التركي شعارا لعلمهم الجديد، مما يدل على عمق العلاقات التي تربط بين الشعبين ، لاسيما أن تركيا كانت لسنين طويلة مركزاً للخلافة الإسلامية، مما زاد من الاهتمام التركي بالقضية الليبية[٣٥]. كما تلقى الشعب التركي نبأ الاستقلال بفرح بالغ، وخرجت التظاهرات السلمية تجوب شوارع بعض المدن التركية، تعبيراً عن تضامنها مع الشعب الليبي ومشاركتهم أفراحهم بمناسبة الاستقلال[٣٦] .

لقد اهتمت الصحف التركية بالقضية الليبية، ونشرت أخبار استقلالها في عناوينها الرئيسة، مذيلة ذلك بمقالات وتعليقات ودية متمنيةً التوفيق لهذه الدولة الناشئة، كما أن صحيفة جمهوريت (الجمهورية) بادرت إلى إرسال احد محرريها إلى ليبيا لتغطية هذا الحدث، ومشاركتهم لأبناء البلاد مناسبتهم[٣٧] . فقد نشرت الجريدة المذكورة تصريحاً لرئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر جاء فيه "نحن مرتبطون بروابط أخوية مع تركيا، وإننا لن ننسى العلاقة التي أظهرتها تركيا عندما أخذنا الاستقلال، وتركيا التي عشنا معها عصوراً طويلة نكن لها (محبة) وان ليبيا تطلب المساعدة الأخوية عندما تباشر بوضع أسس تشكيلاتها، كما اننا نطلب

المختصين"[٣٨] ، كما نقلت إحدى الصحف التركية الأخرى مشاعر الأتراك تجاه الليبيين بالقول " يعطينا هذا . استقلال ليبيا . سرور كبير ومتعة في مشاهدة الشجعان وإخواننا في الدين وكنا قد عشنا سوية قرابة أربعة قرون وارقنا الدماء سوية وها نحن أحرار ومستقلين، نحن نرغب بكل جوارحنا من أن نرى دولة إسلامية جديدة تعيش بنجاح إلى الأبد"[٣٩]، كما عبر طلبة جامعة استانبول عن فرحتهم لاستقلال ليبيا وقدموا التهاني إلى الشعب الليبي "...بينما نقدم المحاباة الصادقة والترحاب من شباب جامعة استانبول إلى شباب ليبيا الأشقاء الذين حصلوا على الاستقلال، فإننا نرغب برؤية أيام سعيدة من السلام والهدوء"[٤٠] .

وعلى الرغم من كون الصحف التركية كانت تعبر عن فرحتها بالاستقلال إلا أنها كانت تخشى على ليبيا من وقوعها تحت سيطرة الامبريالية العالمية، لأن ليبيا لا تمتلك موارد مالية ولا خبرة إدارية كافية لتعتمد عليها، لذلك فإنها نوهت إلى احتمالية وقوع البلاد تحت نفوذ الدول الكبرى، ونوهت أيضاً إلى إمكانية إدخال ليبيا إلى جامعة الدول العربية لتكون أول دولة عربية تنضم إليها بعد تأسيسها في آذار سنة ١٩٤٥ ، وتقوم الجامعة بمساعدتها في المجالات المختلفة[٤١] ، لتفادي وقوعها تحت سيطرة الدول الكبرى في العالم. وقد أعربت الصحف التركية عن قلقها حيال ذلك . فقد أشارت صحيفة (جمهوريت) في إحدى مقالاتها الافتتاحية بقلم احد محرريها أن "ليبيا هي أول دولة تقوم بفضل الأمم المتحدة. قلقي البالغ والمخلص هو ليس فقط على ميلاد تلك الدولة الذي منح من قبل الأمم المتحدة ولكن أيضاً ارغب أن نرى ليبيا تنهض وتُرعى وتوصل إلى حالة النضوج والاكتمال بواسطة المنظمة نفسها" ، كما أعربت الصحيفة عن خشيتها من وقوع البلاد تحت سيطرة وإدارة السفير البريطاني فيها، الذي بدا واضحاً دوره في إدارة البلاد منذ الأسابيع الأولى لميلاد ليبيا، ويبدو أن مضمون المقالة كانت مطابقاً مع رؤية بعض القيادات الليبية التي طالبت باستقلال حقيقي، ورفضهم للمعونات البريطانية مثل بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني[٤٢] .

كان بناء مؤسسات الدولة في ليبيا بحاجة إلى سياسيين واختصاصيين ذوي خبرة، كما انه بحاجة ماسة إلى الأموال الكافية لذلك، ولم يكن أمام ليبيا إلا الاستعانة بالدول الأخرى، وكذلك الاستعانة بالليبيين الذين قضوا فترة طويلة من حياتهم في الخارج إبان الاحتلال

الايطالي وبعده ، وقد ساهم هؤلاء بشكل كبير في إدارة المؤسسات الحكومية بفضل الخبرة التي اكتسبوها في البلدان التي كانوا يقيمون فيها. كما كان لهم دور واضح في إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع تلك الدول. وكانت تركيا إحدى الدول المهمة التي استقبلت الليبيين في تلك الفترة ، وعملوا في مؤسسات الدولة التركية لسنوات طويلة[٤٣]، وتكون تركيا بذلك قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في بناء مؤسسات الدولة الليبية عن طريق احتضانها لليبيين أثناء الاحتلال الايطالي وعملهم في مؤسساتها ثم عودتهم إلى ليبيا بعد الاستقلال والمشاركة الفعالة في بناء مؤسسات البلاد.

شكل الليبيون أول حكومة وطنية مؤقتة في ٥ آذار ١٩٥١ ، قبل إعلان الاستقلال لإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، ولتهيئة مستلزمات الاستقلال، وقد ضمت الحكومة عدد من الشخصيات المهمة عمل بعضهم في مؤسسات الدول الأخرى وتم استدعائهم للمساهمة في بناء الدولة[٤٤]، وكان هناك عدد من الشخصيات التي عملت في مؤسسات الدولة التركية، ثم عادوا إلى ليبيا ليسهموا في بنائها كوزراء وسفراء ونواب وقادة عسكريين ومستشارين خلال العهد الملكي ، ومنهم سعدالله سعود قول اوغلو وعمر شنيب وحفظي بتني[٤٥]، وعبدالسلام البوصيري الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة مصطفى بن حليم (١٢نيسان١٩٥٤– ٢٣ايار١٩٥٧)، وقد عمل البوصيري مدة من الزمن في القسم العربي في إذاعة أنقرة[٤٦] ، كما خدم (٢٢) سنة كمستشار قانوني في وزارة الخارجية التركية[٤٧] ، وقد تم استدعاؤه إلى ليبيا بموافقة الحكومة التركية[٤٨] ، وقد شغل البوصيري مناصب مهمة في الدولة الليبية، منها رئيس الديوان الملكي ونائب الملك وسفير ليبيا في بريطانيا[٤٩] .

## العلاقات الدبلوماسية

يعود قيام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين تركيا وليبيا إلى سنة ١٩٥٣، فقد طالبت تركيا في هذا التاريخ الحكومة الليبية ببناء علاقات دبلوماسية بينهما، وقد لقي هذا الطلب ترحاباً كبيراً من قبل الحكومة الليبية، وتم افتتاح أول مفوضية تركية في مدينة بنغازي ، وعينت الحكومة التركية جلال توفيق قره صابان وزيراً مفوضاً لها في ليبيا، وباشر قره صابان عمله في

أيلول ١٩٥٣، والتقى قره صابان لدى مباشرته بعمله بالملك إدريس السنوسي وسلمه رسالة من رئيس الجمهورية التركية جلال بايار، أكدت الرسالة على استعداد تركيا في تقديم المساعدات الفنية والخبراء والاختصاصيين الذين تحتاجهم ليبيا في بناء مؤسساتها[٥٠]، كما قامت الحكومة الليبية بتعيين علي اسعد الجربي وزيراً مفوضاً لها في أنقرة[٥١] .

كانت تركيا من الدول السباقة في رفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا إلى مستوى السفارة، على الرغم من أن حجم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بين البلدين لم يكن قد وصل إلى مرحلة تستوجب فتح سفارة، فقد كانت تركيا تريد أن تلعب دوراً رسمياً كبيراً في هذه المنطقة لأسباب عديدة منها ترتبط بعمق العلاقات بين الشعبين الليبي والتركي ، وكذلك لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية على صعيد الأمن القومي التركي، ويتبين ذلك من سياق تحليلاتنا في ثنايا هذا البحث .

صدر في نهاية سنة ١٩٥٤ بلاغ رسمي من وزارة الخارجية الليبية جاء فيه "نظراً لعلاقات الصداقة التقليدية القائمة بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التركية وتعزيزاً لروح التعاون للمصلحة المشتركة بينهما، اتفقت الحكومة الليبية والحكومة التركية على رفع ممثليهما إلى درجة سفارة اعتباراً من اليوم الموافق ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤". وقد وافقت الحكومة التركية على أن يكون الوزير المفوض الليبي على اسعد الجربي أول سفير ليبي لديها، كما وافقت الحكومة الليبية على تعيين الوزير المفوض التركي قره صابان أول سفير تركي لديها[٥٢] .

قام المسؤولون في البلدين بتبادل الزيارات الرسمية وعلى مستويات عالية، ومن الملفت للنظر، أن الزيارات التي قام المسؤولون الليبيون بها إلى تركيا أكثر منها إلى البلدان العربية، مما يدل على متانة العلاقات التي تربط بينهما . لقد كان من المقرر أن يقوم الملك الليبي إدريس السنوسي بزيارة إلى تركيا في حزيران ١٩٥٤ بناءً على دعوة رسمية من رئيس الجمهورية التركية، لكن وعكة صحية منعته من ذلك، لذا قام رئيس الوزراء مصطفى احمد بن حليم بالزيارة نيابة عن الملك في ٢١ حزيران[٥٣]، ومن الجدير بالذكر أن بن حليم لم يشر في مذكراته أن تلك الزيارة جاءت بالنيابة عن الملك، بل بناءً على رغبة منه لزيارة تركيا لتقوية

العلاقات بين البلدين ، إذ ذكر بأنه "وبمجرد أن أشعرت رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" برغبتي بزيارته بادر بتوجيه دعوة ودية حارة إليَّ لزيارة أنقرة، ولبيت الدعوة ومعي وفد كبير مكون من الوزراء العنيزي والبوصيري والجربي وعدد كبير من المختصين"[٥٤] ، ومن المفيد هنا أن نوضح أن الزيارة كانت نيابة عن الملك، إذ جاءت بدعوة من رئيس الجمهورية التركية إلى الملك السنوسي، إلا أن المرض منعه من القيام بها، ويظهر ذلك جلياً في خطاب الشكر الذي قدمه بن حليم إلى رئيس الحكومة التركية وأعضائها أثناء الحفلة التي أقامها رئيس الحكومة التركية على شرف الوفد الليبي، فقد قال بن حليم "أن الاستقبال الحار الذي أظهرتموه لإخواني ولي ما هو إلا دليل على الصداقة والإخوة التي تكنها تركيا لليبيا واني باسم ملكي وحكومتي أقدم أخلص الشكر. لشرف عظيم بان اعرض للأمة التركية إحساسات ملكي وتقديره للدعوة التي تلطف بها رئيس جمهوريتكم"[٥٥] . كما أن بن حليم أكد في لقاء تلفزيوني أيضاً بان تلك الزيارة كانت بالنيابة عن الملك إدريس السنوسي[٥٦].

لقد كان الوفد الليبي يضم عدداً كبيراً من المسؤولين الكبار في الحكومة الليبية ، أمثال وزير الخارجية عبدالسلام البوصيري ومستشاره سلمان الجبري ووزير المالية علي نوري العنيزي وعدد من الموظفين من ذوي الاختصاصات المختلفة[٥٧] . وكانت هذه الزيارة مهمة جداً بالنسبة إلى ليبيا لحاجتها إلى الدعم التركي في المجالات المختلفة، والحقيقة أن من غير الجائز أن تعد مثل هذه الزيارة زيارة مجاملة كما جاء على لسان رئيس الوزراء الليبي أثناء حديثه مع السفير العراقي في أنقرة على هامش الحفلة التي أقيمت على شرفه والوفد المرافق له، كما انه أيضا أكد في سياق حديثه أن زيارته جاءت نيابة عن ملك ليبيا كما أسلفنا، فقد قال السفير العراقي في هذا المجال "... وعلمت منه . مصطفى بن حليم . بان هذه الزيارة كانت نيابة عن جلالة ملك ليبيا وهي زيارة مجاملة لتوثيق علاقات الصداقة والمودة بين القطرين ولغرض التعاون فيما بينهما"[٥٨].

لقد أمضى الوفد الليبي خمسة أيام في تركيا، زار خلالها ضريح القائد التركي مصطفى كمال أتاتورك، ثم زار الوفد رئيس الجمهورية جلال بايار ، وسلمه بن حليم كتاباً خاصاً من الملك إدريس ، كما زار الوفد أيضاً رئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان، وزار الوفد في

اليوم الأول رئيس الوزراء مندريس في منزله، وكان مندريس قد غاب عن استقبال الوفد الليبي حسب المعتاد في المراسيم الرسمية للزيارات لمرض منعه من ذلك، فآثر الوفد زيارته في المنزل، وزار الوفد أيضاً ديوان وزارة الخارجية. كان البوصيري قد أمضى سنوات عدة فيه خلال إقامته في تركيا. وقد أشاد بن حليم بالدور الرائد الذي لعبه جلال قره صابان وكذلك علي اسعد الجربي في تطوير العلاقة بين البلدين، إذ قال "أن التعاون مع تركيا قد تحققت بالمساعي الفذة لشخصية قره صابان ... وان علي الجربي الذي يحمل في عروقه الدم الليبي هو مثقف بالثقافة التركية وسيكون أحسن ترجمان لليبيا في تركيا"[٥٩] . لقد كان المسؤولون الأتراك سعداء بهذه الزيارة التي تحمل في ثناياها بعداً أخوياً صادقاً، وكانوا يأملون إبقاء هذه المنطقة بعيداً عن نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتغلغل إلى المنطقة رويداً رويداً، لذا فان الترحيب التركي بالوفد الليبي كان في أعلى مستوياته، وجعلوا من العلاقات التاريخية خير مدخل لتوثيق تلك العلاقات، فقد قال نائب رئيس الوزراء التركي أثناء ترحيبه بالوفد الليبي "إني أحييكم من الصميم تحية تليق بالإخوة وان زيارتكم قد سبب لنا شرفاً عظيماً. إن أهم عامل أوجب (زاد) سرورنا بكم هو كونكم من أولاد ليبيا (المختارون). إن بلادنا منذ القدم مرتبطة معكم بروابط الإخوة ولقد أهدرنا دماءنا سوية في ساحات الحروب وكنا أصدقاء في أيام المحن ولن (لم) نزل كذلك. كما توجد عندكم وعندنا كثيراً من العوائل التي تحتفظ بهذه الذكريات. وان الملك السنوسي يشغل محلاً مختاراً في قلب كل تركي ... وان قلوبنا كانت معكم وإننا سنساعدكم بجميع إمكانياتنا لنهضة بلادكم. إذ إن لإخواننا الليبيين حصة كبيرة بتكوين تاريخ تركيا. وان التعاون التركي الليبي سيكون من وسائل الخير للبلاد الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط. إننا نتمنى من صميم قلوبنا رفاه وسعادة ليبيا وان نرى دائماً ثمار هذا التعاون الليبي التركي"[٦٠] .

كانت هذه الزيارة تهدف إلى توثيق العلاقات بين البلدين وحصول ليبيا على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والخبرة الفنية في المجالات المختلفة، والاستفادة من التجربة التركية في بناء الدولة[٦١] ، ولا يمكن اعتبار مثل هذه الزيارة زيارة مجاملة كما أشار إلى ذلك أبن حليم، لأنها لم تكن رد لزيارة قام بها مسؤول تركي بمستوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، فضلاً عن ذلك فان هذه الزيارة قد فتحت أفاقا رحبة لتوثيق العلاقات، وزيادة

المساعدات التركية لهذه الدولة الناشئة. وسنتحدث عن ثمار هذه الزيارة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة .

لم يكن هدف الزيارة يتلخص في الحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري والاجتماعي فقط، بل أن ليبيا كانت تسعى للحصول على الدعم السياسي والمساندة على صعيد علاقات ليبيا الخارجية، لما لتركيا من تأثير على الصعيد الدولي ولاسيما انها تتمتع بعلاقات متميزة مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية[٦٢] . فقد أعطت تلك الزيارة دفعة قوية للعلاقات الليبية التركية، وفتحت أبواب التعاون والدعم على مصراعيها، وحققت نتائج ملموسة على ارض الواقع[٦٣] . وتركت أثراً طيباً في نفس ملك وشعب ليبيا، إذ أعرب الملك الليبي أثناء افتتاحه مجلس الأمة في ٩ كانون الأول ١٩٥٤ ، عن امتنانه لحكومة وشعب تركيا لما أبدته من دعم ومساندة لليبيا وما تبديه من دور في توطيد العلاقات التاريخية بين البلدين مؤكداً بان ذلك تجلى بوضوح "في الدعوة الكريمة التي وجهت إلينا من قبل فخامة رئيس الجمهورية التركية وفي حفاوة حكومة تركيا وشعبها بوفودنا الرسمية التي قامت بزيارة البلاد التركية"[٦٤].

إن الظروف التي كانت ليبيا تمر بها وراء مطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة المجتمع الدولي بالاستمرار في تقديم المساعدات لليبيا، كما أوصى مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بيلت بناءً على نصيحة من عدد من الخبراء ببناء مؤسستين لتشغيل الأموال التي تحصل عليها ليبيا من المساعدات الخارجية بهدف استثمارها في المشاريع التي ستأتي بموارد جديدة للبلاد[٦٥] . ومن البديهي لدولة في مثل حالة ليبيا، أن تطلب المساعدة من الدول الأجنبية بما فيها الدول العربية، ومما لاشك فيه أن تلك المساعدة لا تأتي دون ثمن، وثمن ذلك دون ريب سيكون على حساب سيادتها واستقلالها، ولم يكن لقادة ليبيا خيار بديل في ذلك الوقت الصعب من حياة الدولة، لذلك أقدمت ليبيا على توقيع عدد من المعاهدات مع الدول الأجنبية، كوسيلة لتمويل ميزانية الدولة[٦٦] .ومن المؤكد أن يكون لبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية الدور الأكبر في الحصول على الامتيازات في ليبيا،

كما أنهما ستكونان من الدول التي تحتفظ لنفسها بمساحة واسعة من العلاقات مع ليبيا، كما أنهما ستكونان من اكبر الدول في مجال تمويل ليبيا ومشاريعها الاستثمارية.

لقد تم تأسيس وكالة التنمية والاستقرار الليبية في ٦ آذار ١٩٥٢، بمساعدة عدد من الدول الأجنبية في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وكان الهدف منها تنشيط التنمية في ليبيا اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تمويل وتنفيذ مشاريع المساعدة الفنية وتنمية موارد ليبيا وإيجاد خزين استراتيجي من المواد الغذائية وتنشيط التجارة وإدامة التوازن بين ميزان المدفوعات، وقد تم تمويل هذه الوكالة عن طريق المساعدات المقدمة إلى ليبيا من قبل الدول الأجنبية[٦٧]، إذ ساهمت كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ومصر بمبلغ قدره (١٠) آلاف جنيه إسترليني لكل دولة منها ، وكل دولة تمتلك صوتاً واحداً، وتخصص هذه الأموال للحكومة الليبية للإشراف على برنامج المشاريع التنموية للموارد الاقتصادية الليبية[٦٨] .

إن من الإنصاف أن نذكر أن التفكير الليبي في عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية، كان خياراً صعباً، إلا أن الخيارات الليبية في الوقت نفسه كانت محدودة جداً في علاقاتها الخارجية، وهي كانت تدرك تماماً ماذا تعني تلك المعاهدات، لكنها تدرك أيضاً انه لا مجال للنهضة والمحافظة على الاستقلال من دون الدخول في مثل هكذا معاهدات. لذلك اختارت ليبيا الدخول في الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية لمعالجة الأوضاع العامة في البلاد .

توصلت الحكومة الليبية إلى عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا في ٢٩ تموز ١٩٥٣[٦٩]، واستناداً إلى الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة، فقد تعهدت بريطانيا بموجب المادة الثانية تقديم مساعدة مالية سنوية للحكومة الليبية اعتباراً من ١نيسان ١٩٥١ ، قدرها مليون جنيه إسترليني لمدة خمس سنوات لمنظمات التنمية الليبية، ومبلغ (١.٧٥٠.٠٠٠) جنيه كمساعدة مالية لميزانية الدولة، فضلاً عن مساعدات مالية أخرى حسب حاجة البلاد بالاتفاق مع الحكومة الليبية[٧٠] .

وبعد تولي مصطفى احمد بن حليم رئاسة الحكومة الليبية في ١١ نيسان ١٩٥٤، أضاف ورقة جديدة لسياسة ليبيا الخارجية بإقامة علاقات ثابتة مع الولايات المتحدة الأميركية، بعقد اتفاقية معها، الغاية منها الحصول على المساعدات المالية والفنية، والحصول على دعمها

السياسي في المحافل الدولية لحل مشكلاتها المعلقة مع فرنسا وايطاليا والدول المجاورة[٧١]. إذ أن المساعدات البريطانية تكاد لا تلبي ميزانية الدولة فقط، في حين أن ليبيا بحاجة إلى إقامة مشاريع استثمارية ورؤوس أموال كافية لتمويلها، لذلك فإنها كانت ترى في الولايات المتحدة خير معين في ذلك على اعتبارها زعيمة للعالم في ذلك الوقت[٧٢] .

يعود التواجد الأميركي في ليبيا إلى سنة ١٩٤٣، عندما سمحت الحكومة البريطانية للقوات الأميركية بإنشاء مطار للملاحة الجوية بالقرب من طرابلس، ليكون قاعدة للقوات الأميركية، وعرفت بقاعدة هويلس[*]، وعندما تشكلت الحكومة الليبية المؤقتة في سنة ١٩٥١ وضعت الأطر العامة مع السلطات الأميركية لتوقيع اتفاقية لتنظيم وجود تلك القوات على الأراضي الليبية، وتم توقيعها في ٢٤ كانون الأول ١٩٥١ ، أي في يوم إعلان استقلال ليبيا، وتضمنت الاتفاقية (٢٧) مادة، منحت الولايات المتحدة الأميركية حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة (٢٠) عاماً، وإعفاء القوات الأميركية من الرسوم والضرائب ، وعدم سريان القانون الليبي على تلك القوات، لقاء مساعدات مالية قدرها مليون دولار تدفعها الحكومة الأميركية بشكل سنوي للخزينة الليبية[٧٣]، وقد اشترطت الحكومة الليبية سريان مفعول الاتفاقية بمصادقة مجلس الأمة الليبي عليها[٧٤] .

شكل الوجود الأميركي في ليبيا أهمية بالغة للولايات المتحدة ، لذلك عملت ومن خلال وسائل متعددة دعم وجودها، وكذلك ضمان مصادقة مجلس الأمة على الاتفاقية ، إذ أسهمت بدرجة كبيرة في تقديم المساعدات المالية والفنية لليبيا بالاستناد إلى المعاهدة الثلاثية الموقعة في لندن في ١٥ حزيران ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذلك مشروع النقطة الرابعة[*]، وقد نجحت الولايات المتحدة في توقيع اتفاقية للتعاون الفني مع ليبيا في ١١ كانون الثاني ١٩٥٢، تعهدت بموجبها الحكومة الأميركية تقديم الخبرة الفنية التي تحتاجها ليبيا لتطوير إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية[٧٥] .

لم تثنِ المساعدات الأميركية، الحكومة الليبية، طبقاً للاتفاقيات التي اشرنا إليها، من مطالبة الحكومة الأميركية في آب ١٩٥٢ بزيادة المساعدات وتقليص أمد الاتفاقية العسكرية، تمهيداً لعرضها على مجلس الأمة، إلا أن الحكومة الأميركية اعتذرت عن الاستجابة للطلب

الليبي ما لم يصادق عليها المجلس، وقد تكررت المطالبات الليبية دون أن تحقق نتائج ملموسة[٧٦].

استمرت المفاوضات الليبية الأميركية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٤ ، وكانت أهم النقاط التي تتوقف عندها المفاوضات هي مدى خضوع القوات الأميركية للقوانين الليبية ، وقيمة إيجار القاعدة العسكرية[٧٧]، وإزاء التعنت الأميركي، وأمام الحكمة التي كان يتصف بها الملك إدريس السنوسي في تذليل الصعاب، اقترح الملك الاستعانة بتركيا للضغط على الولايات المتحدة الأميركية لحل هذه المسألة، لما بينهما من علاقات متميزة، وقال في هذا الجانب "أن علاقات تركيا قوية وودية مع الولايات المتحدة. وتركيا عضو بارز في حلف الأطلنطي تعتمد الولايات المتحدة عليها اعتماداً كبيراً. ثم أن للأتراك خبرة طويلة في التعامل مع أمريكا التي لها قواعد عديدة على التراب التركي، وكذلك فان نفوذ تركيا كبير في واشنطن"[٧٨] ، ومن جانب آخر فان الملك كان يعتقد بان تركيا سوف لن ترفض الطلب الليبي في الوساطة بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية، كما أنها سوف تضغط على أميركا لقبول الطلبات الليبية لتعديل الاتفاقية ، لما بين البلدين من علاقات تاريخية، وان الأتراك سيبذلون قصارى جهودهم لحث الأميركيين على التجاوب مع الطلب الليبي، لذلك فقد نصح الملك رئيس وزرائه بالاتصال بالأتراك[٧٩] .

وقد عمل بن حليم بنصيحة الملك، ففي أثناء زيارته لأنقرة في حزيران ١٩٥٤، عرض موضوع قاعدة هويلس على رئيس الحكومة التركية، وأحاطه علماً بالمعوقات التي تعيق المفاوضات الليبية الأميركية، التي تمثلت في قيمة إيجار القاعدة وعدم قبول السلطات الأميركية بخضوع قواتها للقوانين الليبية، إذ أن الولايات المتحدة ترى أن من غير اللائق أن تدفع أجورا لقواعدها العسكرية خارج أراضيها وهي تدافع عن طريقها عن العالم الحر ، وقد بيّن ابن حليم لمندريس، بأنه يتفهم الرؤية الأميركية، وإنهم في ليبيا لا يعارضون "تأجير قاعدة الملاحة لأمريكا لمدة خمس عشرة سنة مثلاً لتدافع بها عن العالم الحر، ولكن لكي نكون نحن في ليبيا أعضاء في هذا العالم الحر فلابد لنا أولاً من أن نحرر أنفسنا من الفقر والجهل والمرض وتخلف قرون عديدة عن ركب الحضارة والتطور، ولذلك فإننا على استعداد لتأجير

قاعدة الملاحة للولايات المتحدة لعدد من السنيين على أن نستعمل ما نحصل عليه من إيجار مجزي للقاعدة في تنمية الموارد الاقتصادية الوطنية والنهوض بالوطن من كبوته وإلحاقه بموكب التقدم الحضاري ... إن أجدى طريقة للدفاع عن العالم الحر ضد التغلغل الشيوعي إنما تكمن في القضاء على الفقر والجهل والمرض في العالم الحر خصوصا تلك الدول التي توفر للولايات المتحدة القواعد العسكرية لذلك الدفاع"[٨٠] .

أبدى الأتراك تفهماً كبيراً للموقف الليبي، وأعربوا عن استعدادهم في مساعدة ليبيا قدر المستطاع، ومن الواضح أن الملك الليبي كان محقاً في طلب المساعدة التركية لحل الإشكال مع الولايات المتحدة الأميركية على قاعدة هويلس، ولاسيما أن هناك جملة من الأمور التي تشكل قوة فاعلة تسهم في حل الإشكال، منها العلاقات التركية الأميركية وكذلك العلاقات الليبية التركية المتميزة، وكذلك مصلحة تركيا والولايات المتحدة في الحيلولة دون وصول المد الشيوعي إلى ليبيا، ويبدو أن رئيس الحكومة الليبية لعب على هذا الوتر عندما أشار إلى أن الفقر والجهل والمرض اخطر منفذ يمكن للشيوعية أن تنفذ من خلاله .

كان الأتراك على دراية كبيرة بتفاصيل السياسة الأميركية، وأكدوا للوفد الليبي بان الكونغرس الأميركي لا يميل بطبيعته إلى دفع إيجار عن استعمال الولايات المتحدة لقواعد عسكرية تدافع بها عن العالم، إذ إن الكونغرس يرى أن فكرة الإيجار تتعارض مع الأغراض النبيلة التي تدفعهم للدفاع عن العالم الحر، إلا انه في الوقت نفسه يمكن كسب ثقته إذا تم إقناعه بان تلك الأموال تنفق في المجالات الاجتماعية ، فقد قال مند ريس أن المسألة يمكن حلها إذا "أقنعنا الكونجرس أن كل ما ستدفعه أمريكا من "إيجار" للقاعدة سيستعمل للنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة وتنمية الاقتصاد الليبي ونشر التعليم والعناية الصحية والاجتماعية للشعب الليبي، وان هدف الحكومة الليبية هو الوصول في زمن معقول إلى توازن اقتصادي اجتماعي جيد يجعل ليبيا في مأمن من خطر التغلغل الشيوعي، كما يجعلها في (غير حاجة شديدة) للمساعدات الخارجية". وأبدى أبن حليم استعداد حكومته في وضع كل المساعدات الأميركية تحت تصرف مجلس ليبي– أميركي مشترك لصرفها في أغراض التنمية الاقتصادية، كما أن بلاده تتعهد بان تلك الأموال سوف لن تدخل ضمن ميزانية الدولة، إذا كان ذلك يرضي

الكونغرس الأميركي، أما فيما يخص القوات الأميركية، فإنها ستعامل كما تم التعامل مع القوات البريطانية[٨١] ، أي أن القوات الأميركية ستكون لها الحرية في حمل الأسلحة والتنقل والتبضع وغيرها وتعفى من رسوم الإقامة بالاستناد إلى المواد (٢٢-٢٦) من الاتفاقية العسكرية البريطانية الليبية[٨٢] .

لقد أكد مندريس بان الولايات المتحدة تفتقر إلى خبرة بريطانيا وفرنسا في التعامل الدولي، وان من المهم لديها أن تراعي المبادئ التي يقررها الكونغرس، وحتى يتم إقناع الأخير لابد من إيجاد الوسائل لمسايرة هذه المبادئ أو الالتفاف حولها إذا لزم الأمر، وقد أعرب مندريس عن تفاؤله في حل المسألة إذا تم طرح وجهة النظر الليبية بطريقة "لبقة ذكية"، كما أكد بان المساعدات الأميركية ستكون سخية وغير مشروطة، وليس ورائها أهداف استعمارية، "ولكن يجب أن يشعر الكونغرس أن من يتلقى عونهم يقف في خندق الدول الحرة التي تحارب التغلغل الشيوعي"، كما أن مندريس اعلم أبن حليم بأنه سيبعث برسائل إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس، وبعض الأعضاء البارزين في الكونغرس، كما أكد بأنه على يقين بان الموقف الأميركي سيشهد تغيراً واضحاً في الأسابيع القليلة القادمة[٨٣] .

حققت زيارة أبن حليم في حزيران ١٩٥٤ إلى تركيا نتائج ايجابية، وقد حصل الوفد الليبي على الدعم التركي في حل مشكلاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ، وبعد عودة الوفد إلى البلاد، وجد أبن حليم أن الفرصة مناسبة لزيارة واشنطن، ولاسيما وان بوادر ايجابية قد لاحت في الأفق بعد زيارة عدد من المسؤولين الأميركيين إلى ليبيا، أهمها زيارة نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون **(R.Nixon)**، وقرار الحكومة الأميركية بتزويد ليبيا بـ (٢٢٠٠) طن من القمح ضمن برامج الإغاثة للشعب الليبي في محاولة لتلطيف الأجواء لقبول الاتفاقية وتوقيعها[٨٤] . ويبدو أن تأثير الوساطة التركية قد بلغ مبلغاً كبيراً في الأوساط الأميركية ، إذ تسلم البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية الرسائل التركية، ولم يمضِ سوى أسبوع واحد من عودة الوفد الليبي من تركيا، حتى تلقى ابن حليم دعوة رسمية من الرئيس الأميركي لزيارة البيت الأبيض[٨٥] ،لذا فان الزيارة في هذا الوقت كانت مناسبة جداً لاستكمال المفاوضات في واشنطن نفسها.

وفي مستهل شهر تموز من سنة ١٩٥٤ ، وصل ابن حليم إلى واشنطن[٨٦] على رأس وفد رسمي ضم وزير المالية الدكتور علي العنيزي ورئيس المجلس الطرابلسي الدكتور محي الدين فكيني ووكيل وزير الخارجية سليمان الجربي والخبير المالي بت هارد ايكر ، وانضم إلى الوفد في واشنطن السفير الليبي الدكتور فتحي الكيخيا[٨٧]. وقد دشن الوفد الليبي زيارته بلقاء عدد من المسؤولين الأميركيين بينهم وزير الخارجية دالاس ووزير الدفاع ووكلائه[٨٨]، ومن أهم تلك اللقاءات التي أجراها الوفد الليبي، لقاؤه بالرئيس الأميركي ايزنهاور. ويظهر من خلال حديث ابن حليم مع الرئيس الأميركي، انه التزم بشكل حرفي بالنصائح التي أبداها له رئيس الحكومة التركية عدنان مند ريس، إذ قال ابن حليم للرئيس الأميركي "إنكم تقومون بواجب نبيل هو الدفاع عن العالم الحر ضد التغلغل الشيوعي الملحد ... إننا في ليبيا نتفق معكم تمام الاتفاق، بل ونشعر بأننا نقف معكم في نفس الخندق ... غير انه يتحتم علينا في ليبيا قبل أن نشارككم جهودكم النبيلة هذه أن نحرر وطننا من التخلف والمرض والفقر والجهل حتى يكون لمساهمتنا في الدفاع عن العالم الحر طعم وهدف وقبول شعبي ... إنني سيدي الرئيس. لم آتِ إلى هنا لأساومكم على إيجار قاعد الملاحة (هويلس) بل لطلب مساعدتكم في إعادة الحياة لاقتصاد ليبيا ونفض غبار التخلف ومحاربة الجهل والفقر والمرض وذلك عن طريق هيئة ليبية أمريكية مشتركة ولنسميها ((المجلس الليبي– الأمريكي لإعادة الاعمار)) يوضع تحت تصرفه كل الأموال التي نحصل عليها منكم ... بحيث لا يصرف منه دولار واحد إلاَّ لأغراض التنمية الاقتصادية في ليبيا". وقد أبدى الرئيس الأميركي مرونة كبيرة عند سماعه للآلية التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل الإشكالات التي تعثرت عندها المفاوضات الليبية الأميركية، لكنه نبه في الوقت نفسه أن الكونغرس الأميركي لا يميل إلى الارتباط بمشاريع طويلة الأمد، إلا انه على استعداد للقيام بمحاولة لإقناع الكونغرس بإعطاء موافقة مبدئية على عدد من المشاريع لمدة خمس سنوات، ويعاد النظر فيها سنوياً لتخصيص ما يلزم تلك المشاريع . ومن الجدير بالذكر أن الدور التركي كان واضحاً في المرونة التي أبداها الجانب الأميركي ، إذ أشار ايزنهاور إلى ذلك صراحة عند حديثه عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، فقد أعرب ايزنهاور عن إعجابه بالأتراك ووفائهم مع الولايات المتحدة في الحرب الكورية . ثم بين بأن

المسؤولين الأتراك قد اتصلوا به وطالبوه بتقديم المساعدة إلى ليبيا، إذ قال "ولقد اتصل بيَّ الزعماء الأتراك موصين بكم مشددين علينا أن نعاملكم معاملة خاصة لأنكم .كما قالوا .كنتم الشعب العربي الوحيد الذي وقف معهم إلى آخر لحظة، وأنا أعجب بالوفاء والشرف في المعاملات برغم من مناورات السياسة وثناياها، ولذلك فأنني أود أم أؤكد لك إنني سأتبنى رعاية الاقتصاد الليبي ومساعدته كما تبنت أمريكا اقتصاد الفلبين"[٨٩] .

سارت المفاوضات الأميركية الليبية حول الاتفاقية بشكل سلس ، نتيجة للجهود التركية وتدخل الرئيس الأميركي ، وقد أسفرت في النهاية عن إزالة جميع العقبات التي كانت تقف بوجه توقيع الاتفاقية، وقدمت الولايات المتحدة عرضاً سخياً للجانب الليبي من اجل تمرير الاتفاقية ومصادقتها ، فقد قدرت المساعدات المالية الأميركية بنحوِ أربعين مليون دولار خلال عشرين سنة هي الفترة المحددة لصلاحية الاتفاقية، فضلاً عن أربعة ملايين دولار بدلاً من المليونين المقررة لمدة ست سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٥ وحتى سنة ١٩٦٦ على أن تكون الدفعات في السنوات التالية بواقع مليون دولار مع تقديم مساعدة أخرى تقدم كل سنة على شكل مشاريع تعدها لجنة ليبية أميركية ، توافق الإدارة الأميركية على تمويلها في نطاق المساعدات الخارجية التي يعتمدها الكونغرس الأميركي[٩٠]، وقد وافق الجانبان على أن يكون التوقيع النهائي على الاتفاقية في ليبيا للحصول على موافقة مجلس الأمة الليبي[٩١] . وتم بالفعل توقيع المعاهدة في ليبيا ، وتم مصادقتها من قبل مجلس النواب الليبي في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٤، وفي اليوم التالي تم تصديقها من قبل مجلس الشيوخ الليبي وصادقها الملك إدريس السنوسي في اليوم نفسه[٩٢].

بعد الانتهاء من توقيع المعاهدة ، تلقى رئيس الحكومة الليبية رسالة من السفير الأميركي لونيل سومرس في اليوم نفسه من توقيع المعاهدة ، تضمنت بان المساعدة التي وعدت بها الحكومة الأميركية للوفد الليبي الذي زار واشنطن من قبل جاهزة للتسليم ، وكانت هذه المساعدة عبارة منحة مالية قدرها سبعة ملايين دولار، أربعة منها جاهزة للتسليم للحكومة الليبية والمبلغ المالي المتبقي يؤجل إلى السنة المالية المقبلة، كما تضمنت المساعدة الأميركية أيضاً كمية كبيرة من القمح تقدر بـ (٢٤) ألف طن لمواجهة احتياجات ليبيا، كما اقترح سومرس

تشكيل لجنة فنية مشتركة تمثل الجانبين وضع الدراسات اللازمة بالتصاميم الخاصة للمشاريع الاقتصادية التنموية التي ستمولها الحكومة الأميركية[٩٢]. لقد كان لزيارة الوفد الليبي إلى واشنطن والدور التركي في إزالة العقبات أمام العلاقات الأميركية الليبية ، أثرٌ كبير في فتح آفاق التعاون بين البلدين، وتم تشكيل عدة لجان مشتركة وتوقيع الاتفاقيات المختلفة بين البلدين، منها اتفاقيات التعاون الاقتصادي لسنة ١٩٥٤ واتفاقية التعاون الفني لسنة ١٩٥٥، وإقامة هيئة المصالح الليبية الأميركية المشتركة في سنة ١٩٥٥[٩٣].

إن الدور التركي الرسمي في مساعدة ليبيا في مجال سياستها الخارجية، ولاسيما في عقدها للاتفاقيات مع الدول الغربية وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأميركية، لم يكن يعبر عن الرأي العام التركي، إذ أن الشعب التركي كان قلقاً من ربط ليبيا بالمعاهدات والاتفاقيات مع الدول الغربية ، لأنهم كانوا يرون في ذلك تكبيلاً لليبيا، وانتقاصاً لاستقلالها ، في الوقت الذي كانوا يريدون لليبيا استقلالاً متكاملاً، مع علمهم بحاجة هذه الدولة الفتية إلى المساعدات الخارجية، لذلك كان الشعب التركي يعد رعاية ليبيا جزءً من مسؤوليات هيئة الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوعها تحت تأثير الدول التي تقدم المساعدات لها[٩٤] . إلا أن أمنية الشعب التركي باستقلال ليبيا الناجز لا يمكن أن تتحقق لأنها تفتقد إلى كل شيء، لاسيما بعد أن توقفت بعض الدول عن تقديم المساعدات لها ومن بينها تركيا ، بينما استمرت الدول الغربية وبشكل خاص بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية[٩٥] .

لم تكن العلاقات الليبية التركية تسير في وتيرة متصاعدة ، بل إنها واجهت في بعض الأوقات عقبات حقيقية، لم يكن من السهل تجاوزها في ظل المستجدات على الساحة الدولية ، لاسيما ما كان يجري في الشرق الأوسط . فقد كان من المقرر أن يقوم الملك إدريس السنوسي بزيارة إلى تركيا في ٤ حزيران ١٩٥٥، بناءً على دعوة رسمية موجهة إليه من رئيس الجمهورية التركية جلال بايار، لتعزيز العلاقات بين البلدين، إلا أن الظروف التي كانت تشهدها الساحة السياسية في الشرق الأوسط، وبشكل خاص دخول تركيا في أحلاف غربية مختلفة ، ومنها توقيع الميثاق العراقي التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥، والموقف المعارض لبعض الدول العربية منه وفي مقدمتها مصر، قد عرقلت تلك الزيارة ولم تتحقق في موعدها المقرر، وكان من

المقرر أن يتم السفر بواسطة الباخرة الحربية التركية(سفرونا) عن طريق ميناء الاسكندرية المصري، وبسبب الفتور في العلاقات المصرية التركية تقرر تغيير وجهة الانطلاق إلى تركيا إلى ميناء طبرق الليبي[٩٦]، لكن الزيارة تأجلت مرة أخرى بسبب توقيع حلف بغداد في نيسان ١٩٥٥، إذ تصاعدت موجة التنديد والاستنكار في الدول العربية المختلفة ومن بينها ليبيا ضد الحلف ، وقد سبب التأجيل امتعاضاً لدى السفير التركي في ليبيا وأعرب عن احتجاجه ، الذي ابلغه رسمياً لرئيس الحكومة الليبية، لكن الحكومة بررت ذلك التأجيل بمتطلبات المصلحة العليا للبلاد[٩٧] .

لم يكن توقيع حلف بغداد سبباً في تأجيل الزيارة وحدها، بل انه اجل توقيع معاهدة الصداقة أيضاً التي انتهت الحكومتان التركية والليبية من صياغتها، واتفقتا على توقيعها خلال زيارة الملك لتركيا، وقد تأجل التوقيع إلى أن يقوم رئيس وزراء تركيا بزيارة رسمية إلى ليبيا في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٥، وقد جاء هذا التأجيل بناءً على رغبة ليبية للحيلولة دون إعطاء فرصة لمصر للقيام ببث الدعاية المضادة لليبيا، وعدم إعطائها الفرصة في إذاعة الشائعات التي مفادها رغبة ليبيا في الانضمام إلى حلف بغداد[٩٨] .

لم تكن لدى ليبيا نية في الانضمام إلى حلف بغداد، على الرغم من العلاقات الودية التي تربطها بتركيا وكذلك بالعراق لاسيما العلاقات الخاصة بين الملك إدريس السنوسي مع حكام العراق وتركيا ، إذ كانت الحكومة الليبية وعلى رأسها رئيسها أبن حليم اقرب إلى مصر منها إلى العراق[٩٩]. ويبدو أن تأجيل الزيارة وكذلك تأجيل المصادقة على معاهدة الصداقة، كان وراءه بُعداً أكبر من مسالة الإحراج الذي قد تتعرض له ليبيا أمام البلدان العربية، لاسيما مصر وتلك الدول التي تقف إلى جانبها ، إذ أكد ابن حليم أن تصديق المعاهدة في هذه الأوقات سيؤثر في سير الانتخابات في بلاده، لكن السفير التركي بيَّن بأنه لا علاقة بين توقيع المعاهدة وحلف بغداد وكذلك الانتخابات الليبية، لاسيما وان معاهدة الصداقة قد تم الإعداد لها قبل سنتين من توقيع ميثاق حلف بغداد، كما أعرب السفير التركي بان تأجيل توقيع المعاهدة سيكون له أثرُ سلبي على العلاقات الثنائية بين البلدين، وبخاصة بعد أن تم تأجيل

زيارة الملك الليبي إلى تركيا، وقد ابلغ السفير رئيس الحكومة الليبية اعتذاره عن تبليغ حكومته بأمر تأجيل توقيع المعاهدة، مفضلاً أن يقوم السفير الليبي في أنقرة بذلك .

قررت الحكومة الليبية إرسال وكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي إلى تركيا، لشرح الموقف الليبي والظروف التي كانت وراء تأجيل توقيع المعاهدة، وبعد وصول الجربي إلى تركيا، التقى بالمدير العام بوزارة الخارجية التركية، وأطلعه على الظروف التي كانت وراء اضطرار حكومته تأجيل التوقيع على المعاهدة إلى حين زيارة مندريس لطرابلس. إلاَّ أن المسؤول التركي أوضح للجربي بان الإجراء الليبي سيكون له اثر سلبي في الأوساط التركية، وأضاف أن مندريس مشغول حاليا بالوضع السياسي الداخلي، وانه سيبلغه بقرار الحكومة الليبية في أول فرصة مناسبة .

عاد سليمان الجربي إلى طرابلس، واطلع حكومة بلاده على مجريات اللقاء الذي جمعه بالمدير العام في وزارة الخارجية التركية. وكما توقع المسؤول التركي فان صدى الإجراء الليبي كان سلبياً لدى المسؤولين الأتراك، فقد ابلغ السفير التركي رئيس الحكومة الليبية بذلك أثناء دعوة العشاء التي أقامها السفير الايطالي في طرابلس، وأضاف أيضاً بأنه لا يستغرب من اضطرار رئيس حكومته بإلغاء زيارته المقررة إلى ليبيا، أو على الأقل تأجيلها إلى اجل آخر ، كما أوضح أيضاً أن ذلك قد يسبب له إحراجا كبيراً أمام حكومته، وعد الإجراء الليبي غير مبرر، في حين بيَّن ابن حليم للسفير التركي بأنه سيأسف كثيراً إذا ما تم تأجيل الزيارة،[١٠٠] .

أبلغت الحكومة التركية سفيرها في ليبيا بان رئيس الحكومة التركية على الرغم من مشاغله الكثيرة مستعد لزيارة ليبيا في نهاية شهر كانون الأول سنة ١٩٥٥، شريطة توقيع المعاهدة بين البلدين أثناء الزيارة، وبخلافه سيتم تأجيل الزيارة[١٠١]، إلا أن إصرار الحكومة الليبية على تأجيل التوقيع على المعاهدة بحجة أن التوقيع سيعطي رسالة إلى الشعوب العربية بان ليبيا في طريقها إلى الانضمام إلى حلف بغداد[١٠٢]، مما حال دون تحقيق الزيارة التي تأجلت إلى وقت آخر . ويبدو أن الزيارة وتوقيع المعاهدة أخذتا تدخلان في طور النسيان ولو لبعض الوقت، إذ غاب الموضوعان عن حديث المسؤولين في البلدين[١٠٣] .

إن تراجع العلاقات الليبية التركية لم يكن مطلباً ليبيا ولا تركيا، لكنه سبب فتوراً في العلاقات الثنائية بينهما، على الرغم من أن زيارات المسؤولين لم تنقطع ، إذ تم تبادل الزيارات على مستويات مختلفة وسنتحدث عنها لاحقاً في موضوع الدعم الاقتصادي والعسكري التركي لليبيا ، الأمر الذي سهل من عودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية بعد مدة وجيزة، ولم يكن الأمر يحتاج سوى إلى بادرة من احد الطرفين. فقد وجهت تركيا دعوة رسمية للملك الليبي بزيارتها لكسر الجمود في العلاقات بينهما.

لقد وجه رئيس الجمهورية التركية جلال بايار دعوة رسمية إلى الملك إدريس السنوسي في منتصف سنة ١٩٥٦ لزيارة تركيا[١٠٤] ، وقد لقيت الدعوة ترحاباً ليبيا، ولغرض التهيئة لتلك الزيارة الرفيعة المستوى، وصل رئيس الديوان الملكي عبدالسلام البوصيري إلى تركيا في ١٣ حزيران من السنة نفسها، وهو يحمل رسالة ودية من الملك الليبي إلى رئيس الحكومة التركية، وقد التقى البوصيري عدداً من المسؤولين الأتراك لإجراء الترتيبات اللازمة للزيارة[١٠٥] .

غادر الملك إدريس السنوسي ليبيا في ٤ آب ١٩٥٦ متوجهاً إلى تركيا على رأس وفد كبير ضم رئيس الحكومة ابن حليم ووزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي البوصيري وناظر الخاصة الملكية ووكيل الديوان الملكي ومدير التشريفات الملكية بالنيابة والقائد العام لقوات إقليم برقة وعميد بلدية طرابلس وطبيب الملك الخاص والملحق الصحفي الخاص ووكلاء وزارتي الخارجية والمالية[١٠٦] . وقد تم استقبال الملك والوفد المرافق له بشكل رسمي في استانبول في ٦ آب من قبل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ورئيس المجلس الوطني وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن ممثلي السفارات والبعثات العربية في تركيا[١٠٧] .

لقد أجرى الوفد الليبي محادثات طويلة مع المسؤولين الأتراك، إلاَّ أن أجواء المحادثات لم تكن كسابقاتها، مما يدل على التأثير الذي تركته مسألة معاهدة الصداقة على العلاقات الثنائية ، فقد ساد البرود على تلك اللقاءات واختلاف في وجهات النظر حول قضية تأميم قناة السويس وحلف بغداد، ولاسيما بعد التصريحات التي أدلى بها أبن حليم للصحافة حول قضية تأميم قناة السويس من قبل الحكومة المصرية، وحلف بغداد، وقد أكد ابن حليم

"أن ليبيا تؤيد مصر كل التأييد في قضية تأميم قناة السويس، وان ليبيا لا يمكن أن تكون لأي دولة قاعدة للهجوم على مصر، أما قضية انضمام ليبيا لحلف بغداد فهذا لا يمكن لان الحلف يهم الدول المتجاورة والتي لها مصالح في هذه المنطقة"[١٠٨]، وكانت تركيا في حينها أعربت على لسان سفيرها في ليبيا عن سرورها اذا ما أرادت ليبيا الانضمام إلى الحلف، لكنه في الوقت نفسه أكد بان لا علاقة بين موضوع الحلف ومصادقة المعاهدة بين البلدين[١٠٩] .

من الواضح أن السر في اختلاف وجهتي النظر بين الأتراك والليبيين حول مصر يعود إلى أسباب خاصة بهما، وليست بالعلاقات التركية المصرية وحدها، نتيجة للضغوط التي كانت تمارسها الدول ذات النفوذ في البلدين، فقد كانت تركيا عضو في حلف الناتو وتربطها علاقات جيدة ببريطانيا وفرنسا، كما أن الشعب الليبي وحكومتها من المؤيدين للقضية المصرية بسبب الروابط التي تربطهما، وظهر ذلك جلياً في التصريحات التي أدلى بها ابن حليم للصحافة أثناء زيارته لتركيا، في حين كانت تركيا تواجه ضغطاً كبيراً من قبل بريطانيا للضغط على ليبيا بناءً على علاقاتهما التقليدية، فقد كانت الحكومة البريطانية تحث سفيريها في أنقرة وبغداد للضغط على الحكومة التركية في سبيل إبعاد ليبيا عن شباك الاتحاد السوفيتي ومصر، وكانت في الوقت نفسه تقدم عروضاً مجزية للحيلولة دون انقطاع العلاقات الليبية الغربية ، إذ أكدت وثيقة بريطانية مؤرخة في ١٢ آذار ١٩٥٦ ، على ضرورة ممارسة تركيا دورها في مناهضة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وقد شرحت الوثيقة وجهة النظر الغربية للحكومة التركية، وأكدت لها على أن المصلحة تقتضي مناهضة "الجهود الروسية المصرية والسعودية التي لا تخفى علينا أهدافها. ولذا ينبغي أن يكون لدى وزير الخارجية (التركي) الاستعداد لإصدار تعليمات لممثله في ليبيا ليوضح للحكومة الليبية مخاطر قطع العلاقة مع الغرب ... وبإمكان سفير صاحبة الجلالة في أنقرة أن يضيف إنني على علم تام بالمقام العظيم والتأثير الذي لا تزال تركيا تتمتع به في ليبيا..."[١١٠] . ومن الواضح من خلال المناورات السياسية الليبية لاسيما دفاعها عن مصر وإشعار الغرب بصورة غير مباشرة أن لديها النية في إقامة علاقات سياسية متطورة مع الاتحاد السوفيتي وقبول المساعدات التي أبدى السوفيت استعدادهم لتقديمها إلى ليبيا ، لم يكن هدف ليبيا مساعدة مصر فحسب، بل الحصول على المزيد من المساعدات والدعم في

المجالات المختلفة ليس فقط من الغرب ، بل من تركيا أيضاً ، لاسيما في المجال العسكري لتقوية جيشها وتسليحها بالشكل الذي يساهم في حماية استقلالها، فقد أعلمت الحكومة الليبية الأتراك عن طريق سفيرهم في ليبيا، بان ليبيا تريد أن يكون لها دور واضح في إستراتيجية العالم ، وقد نبهت أيضاً أن ليبيا والعراق هما البلدين الوحيدين من بين البلدان العربية تتمتعان بعلاقات جيدة مع الغرب ، في إشارة واضحة حول إمكانية الانضمام إلى الصف العربي في علاقاتها المتميزة مع الاتحاد السوفيتي[١١١] .

إن زيارة الملك الليبي والوفد المرافق له لتركيا، قد أعادت العلاقات إلى مسارها الطبيعي ، ويمكننا القول أن البرود السياسي الذي طغى على أجواء العلاقات السياسية بين البلدين خلال سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦، لم يتم إزالة آثاره بشكل نهائي في مسيرة العلاقات السياسية بينهما، على الرغم من تبادل الزيارات، واستمرار الدعم التركي لليبيا في بعض المجالات التي سيأتي ذكرها لاحقاً ، إذ أن تصريحات المسؤولين في البلدين خلال السنوات الخمس الأولى من الاستقلال، كانت تشير إلى أكثر من علاقات مصالح بينهما، فقد كان للتاريخ المشترك والروابط الدينية والتاريخية حضورها الفاعل فيها .

عاد الوفد الليبي إلى البلاد على متن اليخت التركي في ٢٨ آب ١٩٥٦ وبرفقته السفير التركي في ليبيا وبعثة عسكرية تركية مؤلفة من عدد من الضباط والخبراء لتقديم المساعدة والاستشارة إلى الليبيين[١١٢].

كانت زيارة رئيس الحكومة التركية قد تأجلت كثيراً بسبب تأجيل توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين، إلا أن زيارة الوفد الليبي الأخير لتركيا قد أزالت الفتور السياسي، وبات من الواضح أن مسؤولاً تركياً كبيراً سيرد الزيارة إلى ليبيا . وقد أكدت الأوساط الليبية بان رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس سيقوم بزيارة ليبيا في كانون الثاني ١٩٥٧، وبالفعل فقد وصل مندريس يرافقه وفد رفيع المستوى إلى ليبيا في نهاية كانون الثاني[١١٣] . وقد حاول الأتراك الابتعاد عن الأسباب التي أدت إلى تعكير صفوِ العلاقات بين البلدين، مثل معاهدة الصداقة وحلف بغداد ، لذلك جاءت أهداف هذه الزيارة مغايرة تماما لأهداف الزيارة التي كانت مقررة في سنة ١٩٥٥، وقد نتجت عن هذه الزيارة تقديم تركيا مساعدات عسكرية إلى الجيش

الليبي، لرفع قدراته الحربية، وكان المجلس الوطني التركي قد وافق على لائحة قدمتها حكومة مندريس في أيار ١٩٥٧ تضمنت إرسال مساعدات عسكرية سخية إلى الجيش الليبي[١١٤] .

أعلنت المصادر الليبية بان الرئيس التركي سيقوم بزيارة رسمية إلى ليبيا في شباط ١٩٥٨، وهي الزيارة الأخيرة التي قام بها مسؤول تركي كبير في عهد حكومة الحزب الديمقراطي، وتأتي هذه الزيارة كرد على الزيارة التي قام بها الملك الليبي إلى تركيا في سنة ١٩٥٦ على الرغم من مضي وقت طويل عليها[١١٥]. وقد وصل الرئيس التركي مع الوفد المرافق له بينهم وزير الخارجية رشدي فطين زورلو إلى ليبيا في الموعد المقرر لها ، وتم استقباله في مراسم رسمية، وقد جرت لقاءات طويلة بين كبار المسؤولين في البلدين، وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية تعاون في ٩ شباط ١٩٥٧، وقد أكدت الاتفاقية على تنمية العلاقات الثنائية بشكل عام والعلاقات الثقافية بشكل خاص، إذ ركزت بشكل كبير على البعثات الدراسية ، وتبادل المدرسين والاختصاصيين، وعقد المؤتمرات واللقاءات والمشاركة في الاحتفالات الوطنية للبلدين، وتشكيل لجنة ثقافية تتولى مسؤولية تنظيم الأمور اللازمة لتطبيق الاتفاقية على ارض الواقع، كما أعطت الاتفاقية الحق لرعايا البلدين في الإقامة والاستقرار[١١٦]. ومن المفيد القول هنا، انه بالرغم من هذه الزيارات المتواصلة، إلا أن العلاقات شابها بعض الفتور، بسبب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، على الرغم من المحاولات الجادة للأتراك في توضيح شكل العلاقة التي تربط تركيا بإسرائيل في محاولة لامتصاص غضب الشارع الليبي، فقد أكد السفير التركي أن بلاده قد سحبت سفيرها من تل أبيب ، وتم تقليص حجم العلاقات الاقتصادية معها خلال سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨[١١٧]. وكان القائم بالأعمال العراقي في طرابلس يرى بان الرأي العام الليبي كان ميالاً إلى قطع العلاقات مع تركيا، ما لم تعيد تركيا النظر في علاقاتها مع إسرائيل[١١٨].

كان للزيارات التي تبادلها المسؤولين في البلدين، وكان دور كبير في تطوير العلاقات، وسبباً في حصول ليبيا على الدعم التركي للمساهمة في بناء الدولة الليبية، والمحافظة على استقلالها عن طريق دعم مؤسساتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

## الدعم العسكري التركي لليبيا

كان بناء المؤسسات الأمنية من أولويات الحكومة الليبية الأولى، لان البلاد كانت تفتقر إلى قوات عسكرية منظمة وكذلك تعاني من قلة عدد الضباط المدربين ونقص كبير في الأسلحة والمعدات العسكرية، لذلك وضعت الحكومة الليبية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ الخطوات الأولى لتأسيس نواة الجيش الليبي، ولهذا الغرض فقد أرسلت الحكومة بعثات مختلفة إلى الخارج للالتحاق بالأكاديميات والكليات العسكرية العالمية[١١٩]، كما بادر المسؤولون الليبيون إلى زيارة البلدان المختلفة للحصول على المساعدات العسكرية حتى قبل تشكيل نواة الجيش الليبي، وكانت من بينها تركيا، فقد كانت الأخيرة في مقدمة الدول التي قصدها الليبيون في زياراتهم لهذا الغرض[١٢٠]، ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة الليبية قد خصصت حقيبة وزارية للدفاع حتى قبل تشكيل الجيش في إطار إعداد الترتيبات لتأسيس الجيش، بينما خلت الحكومة من مقعد لوزارة الداخلية[١٢١]، مما يدل على الأهمية التي تشكلها الجيش في حسابات الدولة .

زار وزير الدفاع الليبي علي أسعد الجربي تركيا في ٢٢ تموز ١٩٥٢، وكانت الزيارة الثانية له لهذا البلد منذ تشكيل الحكومة الليبية ، وأمضى فيها ثلاثة أيام في ضيافة الحكومة التركية، وقد اجري له استقبال رسمي ،وأقيم على شرفه حفل كبير حضره وزيري الدفاع والخارجية التركيين ووكيل رئيس أركان الجيش التركي ، وقد زار الجربي عدة مؤسسات عسكرية تركية للوقوف على بنية الجيش التركي والاستفادة من تشكيلاتها في بناء القوات العسكرية الليبية، كما زار مقر قيادة القوة الآلية ومدرسة المشاة ومدرسة المخابرة والمدرسة الحربية وغيرها من المواقع ذات الصلة بالجيش، واطلع عن قرب على تشكيلات الجيش التركي وتنظيماته[١٢٢] .

التقى الجربي أثناء زيارته أيضاً عدداً من كبار المسؤولين في البلاد، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية جلال بايار في استانبول وعدد من أعضاء الحكومة التركية في أنقرة، وقد أهدت الحكومة التركية للضيف مسدسين من صناعة تركية كرمز على التعاون الثنائي، وقد تقدم الجربي بطلب رسمي إلى الحكومة التركية لمساعدة بلاده في بناء المؤسسة العسكرية الليبية على غرار

المؤسسة العسكرية التركية ، عن طريق إرسال خبراء ومدربين عسكريين أتراك إلى ليبيا، وتزويد الجيش الليبي ببعض الأسلحة الخفيفة الفائضة عن حاجة الجيش التركي كمساعدات للجيش الليبي[١٢٣] .

استمرت حكومة الحزب الديمقراطي في تقديم المساعدات العسكرية لليبيا، لاسيما بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم لتركيا في سنة ١٩٥٤، فقد فتحت تلك الزيارة أبواب التعاون والمساعدات على مصراعيه ، إذ وصلت إلى ليبيا في منتصف تشرين الثاني ١٩٥٤، بعثة عسكرية تركية رفيعة المستوى، ومعها هدية عسكرية مقدمة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي ، وقد استقبلت الحكومة الليبية أعضاء البعثة بحرارة ، وتم تنظيم استعراض عسكري في ميدان الشهداء بوسط العاصمة طرابلس، حضره عدد كبير من الوزراء والمسؤولين الليبيين، ووزير تركيا المفوض في ليبيا جلال قره صابان، وألقى الأخير كلمة بعد انتهاء الاستعراض ، أكد فيها على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وان هذه الهدية ما هي إلاَّ تعبير عن تلك العلاقة التي امتزجت فيها أبناء البلدين في المعارك التي خاضوها سوية. كما عبر في المقابل رئيس الحكومة الليبية عن امتنانه وشكره للحكومة التركية، مشيداً في الوقت نفسه بالعلاقات الودية بين البلدين وشجاعة الجنود الأتراك . وقام بعد ذلك رئيس البعثة العسكرية التركية بتسليم الهدية إلى الجيش الليبي، وكانت عبارة عن (٦) مدافع ميدان انكليزية الصنع تقدر قيمتها بـ (٣٠) آلاف دينار و (١٢) مدفع هاون تركي الصنع وقيمتها تقدر بـ (٥) آلاف دينار[١٢٤] ، وكانت قيمة الهدية تقدر بحوالي (٣٠) ألف جنيه إسترليني[١٢٥]، ومما يستوجب الذكر حول هذه الهدية أن هناك التباسا واضحاً في المعلومات التي أوردتها الوثائق العراقية، إذ أن تقرير السفارة العراقية في أنقرة يشير إلى أن مدافع الميدان الستة هي من المدافع التي صنعت في تركيا خصيصاً للمعارك الصحراوية، وقد نقش عليها العلمين التركي والليبي، مما يدل على أنها صنعت خصيصاً للجيش الليبي، وحرصت تركيا على تقديمها للجيش الليبي بمناسبة ذكرى استقلال ليبيا في كانون الأول ١٩٥٤[١٢٦] . وعلى الرغم من هذا الاختلاف في المعلومات حول منشأ المعدات العسكرية إلا أن ليبيا كانت ممتنة جداً لتركيا

على هديتها، ولاسيما أنها كانت تمر بظروف حرجة بسبب التوتر الشديد الذي أصاب العلاقات الليبية الفرنسية بسبب مطالبة ليبيا الفرنسيين بالجلاء عن الأراضي الليبية[١٢٧] .

كانت تركيا تهدف من وراء مساعدتها لليبيا، الحيلولة دون لجوء الأخيرة إلى الاتحاد السوفيتي والدول التي تربطها علاقات جيدة به، حالها في ذلك حال الدول الغربية التي كانت تخشى وصول النفوذ السوفيتي إلى ليبيا، ولاسيما بعد التطور الكبير في العلاقات المصرية السوفيتية، واستياء الشارع العربي بوجه عام من المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط. لذلك فان الدعم التركي كان مستمراً لليبيا ، ففي ٢٧ أيار ١٩٥٥، أرسلت الحكومة التركية بعثة عسكرية في مجال الطيران العسكري إلى طرابلس، برئاسة قائد سلاح الطيران التركي يرافقه عدد من ضباط الجيش في عملية استطلاعية للمطارات الليبية، وقد تم استقبال البعثة من قبل عدد من المسؤولين ومن بينهم والي طرابلس ورئيس الديوان الملكي والسفير التركي وعدد من رؤوساء البعثات الدبلوماسية في ليبيا، وقد استمرت الزيارة لمدة يومين، ثم غادرت البعثة البلاد عن طريق مطار الملاحة الأميركي (هويلس) إلى تركيا بعد جولات عدة في المطارات العسكرية الليبية والوقوف على القوة الجوية الليبية[١٢٨]. والجدير بالذكر، إن الحكومة التركية كانت قد أهدت للحكومة الليبية في وقت سابق ثلاث طائرات خاصة للتدريب العسكري ذات المواصفات الجيدة (قوة ١٤٥ حصان) ولها إمكانية الطيران لمدة ساعتين وسرعتها ١٣٠ ميل في الساعة، وذلك في مطلع سنة ١٩٥٥[١٢٩] .

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥، زار وفد عسكري تركي آخر من سلاح الجو، وكان يتألف من (٢٠) ضابطاً برئاسة قائد السلاح الجوي التركي الجنرال إحسان ألب، وقد قام الوفد بجولة استطلاعية للمؤسسات العسكرية الليبية ، كما زار الوفد أيضاً المسؤولين السياسيين الليبيين برفقة السفير التركي ومنهم رئيس الديوان الملكي عبدالسلام البوصيري، وقد تحدث الوفد عن الإمكانيات العسكرية للقوات الليبية ، لاسيما في المجال الجوي، وقد أعرب الوفد عن استعداد بلاده في تقديم المساعدات الفنية لتطوير القوات الليبية.[١٣٠] .

كانت المساعدات العسكرية التركية لليبيا تشمل جميع المجالات بما فيها تدريب القوات الليبية، واستقبال كلياتها وأكاديمياتها الحربية للمتدربين الليبيين على شكل بعثات ، إلا

أن الساسة الليبيين لم يكونوا راضين عن التدريب في تركيا ، إذ لم يكن بمستوى طموحهم، فقد نقلت وثيقة بريطانية عن رئيس الحكومة الليبية في حزيران ١٩٥٦ أن تجربة تدريب الليبيين في تركيا والعراق لم تكن ناجحة، إذ قال "... ولكن التجربة كانت مخيبة للآمال وخاصة في تركيا". لذلك فان ليبيا كانت تطمح إلى إرسال المزيد من البعثات العسكرية إلى بريطانيا[١٣١] . والجدير بالقول أن كثيراً من المناورات السياسية الليبية ومنها التقرب إلى مصر والادعاء بتطوير علاقاتها وتوسيعها مع الاتحاد السوفيتي وقبول عروض المساعدة من قبل الأخير، كانت من اجل الضغط على الدول الغربية والدول التي تؤيد سياساتها كتركيا للحصول على المزيد من الدعم والمساعدة بما فيها المساعدات العسكرية .

إن أكبر مساعدة عسكرية تسلمتها ليبيا من تركيا في مجال الأسلحة، كانت شحنة السلاح التي أهدتها الحكومة التركية لليبيا في سنة ١٩٥٧، بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس في كانون الثاني من السنة نفسها إلى ليبيا، فقد أثمرت تلك الزيارة عن استمرار المساعدات العسكرية إلى الجيش الليبي، إذ وافق المجلس الوطني التركي في أيار من السنة نفسها على منح ليبيا شحنة من المواد الحربية والأسلحة كهدية للجيش الليبي في إطار تعزيز التعاون المشترك بين البلدين[١٣٢] . وقد وصلت باخرة تركية إلى ميناء طرابلس في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، وهي محملة بشحنة من الأسلحة مهداة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي، وتم استلامها من الجانب الليبي في مراسم رسمية أقيمت لهذا الغرض، وكانت قيمة هذه الشحنة تقدر بـ (٥) ملاين دولار[١٣٣]، وكانت الشحنة تحتوي على أنواع مختلفة من الأسلحة الواردة تفاصيلها في الجدول الآتي[١٣٤] :

| ت | النوع | العدد | كمية الذخيرة |
|---|---|---|---|
| ١ | مدفع ميدان (٢٥ رطل) | ١٢ | (٥٠٠) قنبلة لكل مدفع |
| ٢ | بندقية خفيفة مع حربة | ٨٠٠ | (٥٠٠) طلقة لكل بندقية |
| ٣ | رشاشة خفيفة (٣٠٣) | ٦٠٠ | (٥٠٠٠) طلقة لكل رشاشة |
| ٤ | رشاشة ثقيلة (٣٠٣) | ٣٠٠ | (٢٠٠٠) طلقة لكل رشاشة |
| ٥ | رشاش (tow man) | ١٠٠ | (٢٠٠٠) طلقة لكل رشاشة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦ | هاون مدفع (٦٠ ملم) | ٨٠ | (٢٠٠) قنبرة لكل هاون |
| ٧ | هاون مدفع (٨٠ ملم) | ٤٠ | (٢٠٠) قنبرة لكل هاون |
| ٨ | هاون مدفع (١٢٠ ملم) | ٢٠ | (٢٠٠) قنبرة لكل هاون |
| ٩ | رمانة يدوية | ١٥٠٠ | - |
| ١٠ | مسدس (٣٩) | ٥٠٠ | (٥٠) طلقة لكل مسدس |
| ١١ | مفرقعات بلاستيك باودر | ٥٠٠ | - |

## الدعم الاقتصادي التركي لليبيا

إن تركيا التي وقفت موقفاً متميزاً في قضية دعم استقلال ليبيا في المحافل الدولية، كانت لها وقفة أخرى مع ليبيا تمثلت بتقديم المساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية لبناء المؤسسات الاقتصادية، وكانت البداية في مشاركتها الدول الأجنبية الأخرى في تمويل الميزانية العامة للمملكة الليبية بمبلغ قدره (١٠) آلاف جنيه إسترليني[١٣٥]، ولكن هذا المبلغ لم يكن يلبي طموح الشعب الليبي، إذ كان الليبيون يترقبون دعماً اقتصادياً اكبر من دولة مثل تركيا، بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والمواقف الايجابية للشعب الليبي تجاه تركيا إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها. فقد عد النائب عن برقة صالح البوصيري في جلسة مجلس النواب في ١٣ نيسان ١٩٥٥، المبالغ التي تقدمها بعض الدول كتركيا ومصر وايطاليا بغير المقبولة لأنها صغيرة جداً ، ولا تترك أثرا طيبا في تطوير البلاد، كما أكد البوصيري أن مثل هذه المبالغ لا تقدم من قبل دولة ، بل "أن هذا المبلغ يقدمه فرد لفرد لا دولة لدولة" ، وقد أشار النائب إلى ضرورة البحث عن وسائل أخرى لدعم الميزانية تغنيها عن الاعتماد على مثل هذه المبالغ، وقد ذهب النائب عن سيرت نور الدين بن قطنش إلى عكس ما ذهب إليه زميله ، فقد أكد على ضرورة استمرار تركيا في تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده بالقول "علينا أن نتلقى كل مساعدة من شأنها أن ترفع مستوانا الاقتصادي ولاسيما من تركيا العزيزة التي تربطنا وإياها روابط الصداقة والتاريخ الذي حاربنا فيه العدو جنباً إلى جنب في سبيل تحرير أوطاننا"[١٣٦]، إن من المهم القول هنا، إن حجم المساعدة المالية التركية مهما كان صغيراً، إلا انه ذات قيمة سياسية

ومعنوية عالية، لاسيما أن تركيا كانت تقدم تلك المساعدات في الوقت الذي كانت تمر بأزمات اقتصادية، وعجز كبير في ميزانيتها، لذا فان المساعدات التركية جاءت كالتزام أخلاقي تجاه العلاقات التاريخية بين البلدين وعرفاناً للمواقف الايجابية لليبيين تجاه تركيا.

إن استقلال السياسة المالية والنقدية الليبية كانت تُعد جزءً مهما من تكامل الاستقلال في البلاد، فقد كانت المصارف الموجودة في البلاد قبل تحريرها في سنة ١٩٤٣، تابعة لايطاليا ، في حين أصبحت بعد هذا التاريخ تدور في فلك الاقتصاد البريطاني، أو بالأحرى فانه ارتبط بالجنيه الإسترليني[١٣٧] . وبعد إعلان الاستقلال في نهاية سنة ١٩٥١، تم إصدار قانون النقد الليبي، أصبح الجنيه الليبي هي العملة النقدية الوطنية ، لكن هذه العملة ظلت مرتبطة بالعملة البريطانية، لذلك زادت المطالبات الوطنية لتحرير النقد الليبي من الهيمنة الأجنبية، وإقامة مصرف وطني مركزي، وقد أدت الجهود في النهاية إلى إصدار قانون بإنشاء البنك الوطني الليبي في سنة ١٩٥٦[١٣٨] .

لم يكن من السهولة على الليبيين وضع النظام المصرفي بالاعتماد على الكفاءات الليبية، لما لهذه المؤسسة المالية من أهمية وتعقيدات، وهي بحاجة إلى الخبراء والتقنيين والإداريين لوضع الأسس اللازمة لإقامتها. لذلك فإنها قد اعتمدت على الخبراء الأجانب في إقامة هذه المؤسسة المالية وإدارتها في المرحة الأولى، حتى يتسنى لليبيين تولي إدارتها بأنفسهم ، لذا أكدت المنظمة الدولية للدول الأجنبية على ضرورة إرسال خبراء في هذا المجال إلى ليبيا، كما طالبت ليبيا الدول الصديقة إلى انتداب عدد من خبرائها إلى ليبيا للقيام بهذه المهمة. وكانت تركيا حريصة على أن يكون لها دور في هذا المجال، إذ انتدبت الحكومة التركية احد أهم الخبراء في البلاد في مجال المصارف إلى ليبيا وهو نيازي دنكر ، كجزء من دعمها المتواصل لليبيا في المجالات المختلفة ، وقد وصل دنكر إلى طرابلس في ٨ حزيران ١٩٥٥ وكان يعمل في إدارة البنك المركزي التركي، ليشارك الخبراء الآخرين من الدول الأخرى في تنظيم شؤون البنك المركزي الليبي والبنك الزراعي. وقد أسهم دنكر وبشكل فعال في وضع القوانين واللوائح الداخلية للبنك المركزي الليبي، فضلاً عن دوره في وضع آليات التعامل مع الدول والشركات والأشخاص وآلية إدارة البنك[١٣٩] . وقد باشر المصرف أعماله في نيسان

١٩٥٦ برأسمال قدره (٧٠٠) ألف جنيه ليبي قدمته لجنة الإنشاء الليبية الأميركية، وتم افتتاح ثلاثة فروع لها في طرابلس وسبها وبنغازي خلال السنة الأولى من حياته[١٤٠] .

لم يستمر الدعم الاقتصادي التركي لليبيا على وتيرة واحدة، بل انه اخذ يتراجع شيئاً فشيئاً ، ولاسيما في سنة ١٩٥٨، إذ اخذ الأميركيون يحلون محل الدول الأخرى في تقديم المساعدات إلى ليبيا، إذ كانت تركيا تعاني من ضائقة مالية، كما أن مواقفها تأثرت بعض الشيء بالفتور الذي أصاب العلاقات السياسية خلال تلك الفترة[١٤١] .

## الدعم الثقافي التركي لليبيا

كانت الأوضاع الاجتماعية في ليبيا مزدرية، إذ لم يكن عدد الخريجين عند إعلان الاستقلال يتجاوز العشرة خريجين، ولم يكن بينهم طبيباً واحداً، وكان التعليم الفني مقتصراً على مدرسة الفنون والصنائع[*] في طرابلس وهي مدرسة قديمة، ولا يتعدى عدد التلاميذ في عموم ليبيا (٢٥) ألف تلميذ، أي حوالي (٢%) من عدد سكان البلاد، وكانت نسبة الأمية تصل إلى (٩٠%) ، وقد رافقت هذه الحالة الاجتماعية المتردية ندرة في الكفاءات وقلة في الكوادر والهيئات الإدارية والفنية لبناء وإدارة مؤسسات الدولة الاجتماعية[١٤٢] .

استقبلت تركيا عدة بعثات دراسية ليبية وفي مستويات مختلفة على نفقتها الخاصة في بادرة أخرى لدعم الدولة الليبية الفتية ، وكانت أول بعثة ليبية استقبلتها تركيا في إطار دعم العلاقات الثقافية بين البلدين ، كانت في تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وكانت البعثة تتألف من (٢٠) طالبا[١٤٣] ، كما سافرت بعثة ليبية أخرى إلى تركيا في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، مكونة من (٨) طلاب من مدرسة الفنون والصنائع للالتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية في تركيا على حساب الحكومة التركية أيضاً ، وكانت مدة الدراسة المخصصة لهذه البعثة خمس سنوات، على أن تخصص عدة أشهر منها للدخول في دورة تدريبية لتعلم اللغة التركية، ومن ثم يباشر الطلبة دراستهم في المدارس التركية[١٤٤] .

وفي مبادرة تركية أخرى ، أعلنت الحكومة التركية على لسان سفيرها في ليبيا، عن استعدادها لاستقبال بعثة دراسية ليبية متنوعة للدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية والمهنية

والابتدائية التركية، كما أعلن السفير التركي أن نفقات البعثة ستتحملها الحكومة التركية كسابقاتها، إذ أن الأخيرة قد فتحت اعتماداً لقبول (٢٥) طالباً ليبيا في كليات الطب والحقوق والهندسة وغيرها وحسب الأولويات التي ستحددها وزارة المعارف الليبية، كما أن المدارس المهنية التركية ستستقبل (٧) طلاب ، لما لهذه المدارس من أهمية في التقدم الفني والصناعي، وقد أكد السفير التركي أن المساعدة التركية في هذا الجانب تأتي في إطار "تمكين الصداقة والمودة بين ليبيا وتركيا وهي معاملة خالصة للصداقة والمحبة بين البلدين كما أنها دليل على ما تكنه تركيا من تقدير ومودة لهذه البلاد" ، وكان من المقرر أن تغادر البعثة إلى تركيا في أيلول ١٩٥٥[١٤٥]، ومن اجل العمل على تطوير المدارس الليبية والأندية الثقافية، فقد أقدم الرئيس التركي جلال بايار خلال زيارته لليبيا في شباط ١٩٥٨، على تقديم مبالغ مالية كتبرعات للمساعدة في ديمومتها وتطورها، إذ تبرع بـ (٢٠٠) جنيه ليبي لنادي طرغوت الرياضي، ومبلغاً قدره (٥٠٠) جنيه ليبي لمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية[١٤٦] .

ومن اجل استمرار العلاقات الودية بين البلدين وتقويتها في الجانب الثقافي، كان الجانب الليبي المستفيد الأول، لذا فأنها طرقت كل الأبواب للحصول على المساعدة التركية في المجالات كافة ومن بينها تأسيس الجمعيات الثقافية، فقد تم تأسيس الجمعية الليبية التركية للصداقة والثقافة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٥ في طرابلس، وقد حضر الافتتاح عدد كبير من كبار المسؤولين ومن بينهم رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم ونائبه عبد المجيد كعبار ووزير المواصلات محمد جمال الدين ووالي طرابلس والسفير التركي جلال قره صابان ، كما حضره أيضاً عدد من الدبلوماسيين العاملين في ليبيا ومن بينهم الوزير المفوض العراقي ، وقد عبر السفير التركي خلال كلمة ألقاها في يوم الافتتاح عن سروره، مؤكداً أن ولادة هذه الجمعية نتيجة للأسس المتينة التي تقوم عليها العلاقات الليبية التركية[١٤٧] .

## الخاتمة

إن العلاقات التاريخية الليبية التركية التي تعود جذورها إلى أيام السيطرة العثمانية على طرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١٢)، فضلاً عن المواقف الايجابية لليبيا وشعبها إبان الحرب

العالمية الأولى وبعدها ، قد تركت أثراً ايجابيا في العلاقات بين البلدين، وهي التي قادت تركيا إلى الوقوف وبحزم إلى جانب الليبيين في قضية استقلالهم في المحافل الدولية، فضلاً عن العوامل التي تتعلق بتركيا نفسها، إذ أن ليبيا تحتل موقعا استراتيجيا على البحر الأبيض المتوسط ، مما يدعوها إلى عدم إفساح المجال أمام السوفيت للوصول إلى هذه المنطقة التي لها أبعاد خطيرة على الأمن القومي التركي ، لاسيما وان الاتحاد السوفيتي كان يشكل اكبر تهديد لتركيا خلال تلك الفترة. لذلك فان تركيا قد أقدمت على تقديم المساعدات في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى تستطيع هذه الدولة الفتية أن تقف على قدميها ، ولإبعادها عن شرك الدول الأجنبية لاسيما الاتحاد السوفيتي، ولم تختلف معاملة الأتراك لليبيين على الرغم من تغيير حكوماتها وانتقال السلطة إلى الحزب الديمقراطي بعد ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن تحت حكم حزب الشعب الجمهوري ، بل أن الدعم التركي قد زاد في عهد الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠)، باستثناء بعض الفترات التي أصاب فيها الفتور العلاقات الثنائية بسبب مجريات الأحداث في الشرق الأوسط بشكل عام ، ولاسيما قضية الأحلاف الغربية وحلف بغداد والعلاقات التركية الإسرائيلية .

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن الإدارة العثمانية في ليبيا ينظر : أفراح ناثر جاسم حمدون ، السياسة العثمانية في ليبيا ١٨٣٥-١٩١٣ ، رسالة ماجستير (جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠١) .

(٢) الطاهر احمد الزاوي ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ، ط٤ ، دار المدار الإسلامي (طرابلس ، ٢٠٠٤) ، ص ١٥٤ وما بعدها .

(٣) مصطفى أحمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، (بريطانيا ، ١٩٩٢) ، ص ١٨٣ .

(٤) نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال ، المطبعة الكمالية (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ١٦٣ .

(٥) زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .

(٧) نوري السامرائي وآخرون ، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥ ، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (بغداد ، د . ت) ، ص ٣١٨ .

(٨) أ . ن . بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩ ، ترجمة عماد حاتم ، مطبعة الإنشاء (دمشق ، ١٩٨٨) ، ص ٢٦٤.

(٩) زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٧.

(11) Husnu Mahli , Turk – Libya iliskileri : 20 yillik iliskilerin karsilikli ekonomik Gelismelere katkisi , doktora tezi, (Istanbul universitesi , sosyal bilimler enstitusu , 1990) , S 73 .

(12) Orhan Kologlu , "Turkish- Libyan relations (1945-1993) " , Turkish review of Middle East studies , Annual 1993 , No 7 , Istanbul , 1993 , P. 138 .

(١٣) نبيل عكيد محمود المظفري ، العلاقات الليبية التركية ١٩٦٩-١٩٨٩ دراسة سياسية – اقتصادية ، دار غيداء للنشر والتوزيع (عمان ، ٢٠١٠) ، ص ٥٠ .

(١٤) زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ؛ محمد يوسف المقريف ، ليبيا من الشرعية الدستورية الى الشرعية الثورية ، دار الاستقلال (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ٧٣-٧٤ .

(15) Mahli , adi gecen eser , S. 73 .

(16) Kologlu , op.cit , p. 139 .

(١٧) مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، ترجمة نقولا زيادة ، مؤسسة فرانكلين للطاعة والنشر (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ١٦٠ .

(18) Mahli , adi gecen eser , S. 73 .

(19) Kologlu , op.cit , p. 139 .

(20) Mahli , adi gecen eser , S. 73 .

(21) Kologlu , op.cit , p. 140 .

**(٢٢)** سيامند كريم محمود ، تركيا والقضايا العربية ١٩٤٥-١٩٦٧ ، رسالة ماجستير (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ٢٠٠٤) ، ص ٨٧-٨٨ .

**(٢٣)** شوقي عطاالله الجمل ، المغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر) ليبيا . تونس . الجزائر. المغرب الأقصى (مراكش) ، ط٢ ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات (القاهرة ، ١٩٩٧) ، ص ٤٥٤-٤٥٥ .

(*) وهو المجلس الذي عرف بمجلس العشرة ويضم ممثلين عن ست دول وممثل لكل اقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة ، فضلاً عن ممثل للاقليات . للتفاصيل ينظر : المقريف ، المصدر السابق ، ٧٥-٧٦ .

**(٢٤)** مصطفى أحمد بن حليم ، ليبيا : انبعاث أمة .. وسقوط دولة ، منشورات دار الجمل (ألمانيا ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٠٥ .

(25) John Wright , Libya : A modern history , crom helm , (London , n . d ) , p. 58-59.

(26) Mahli , adi gecen eser , S. 73 .

(27) Wright , op.cit , p. 59 .

**(٢٨)** للمزيد من التفاصيل حول كيفية تجاوز الخلافات ينظر: زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٦٣-١٧٠ ؛ الجمل ، المصدر السابق ، ص ٤٥٥-٤٥٦ .

**(٢٩)** قامت بصياغة الدستور الليبي لجنة انبثقت عن الجمعية الوطنية الليبية وكانت تتألف من (١٨) عضواً، وقد عينت اللجنة مجموعات عمل مؤلفة من ستة أشخاص بينها عضوين من كل اقليم. للتفاصيل حول الآليات المتخذة وكيفية سن الدستور الليبي . ينظر: ايريك آمار فولي دي كاندول ، ملك إدريس عاهل ليبيا : حياته وعصره ، كتاب منشور على موقع الاتحاد الدستوري الليبي (http:www.libyanconstitutionalunion.net) ، ص ١١٥-١١٩ .

**(٣٠)** للتفاصيل عن إعداد الدستور ومواده ينظر : المقريف ، المصدر السابق ، ص ٩٦-١٥٤ .

**(٣١)** دي كاندول ، المصدر السابق ، ص ١١٧ ؛ بن حليم ، ليبيا: انبعاث امة .. وسقوط دولة ، ص ٢١٢-٢١٤ .

**(٣٢)** بن حليم ، ليبيا: انبعاث أمة .. وسقوط دولة ، ص ٢٢٧ .

(*) بعد طرد كل من رفيق كورالتان وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو واستقالة جلال بايار من عضوية حزب الشعب الجمهوري في ١ كانون الأول ١٩٤٥ ، بادر الأشخاص الأربعة إلى تشكيل الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ . وقد دخل الحزب بقوة في الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٤٦ وحاز على (٦٥) مقعداً من مجموع (٤٦٥) مقعداً ، واستطاع الحزب من تحقيق انتصار كبير في الانتخابات التي جرت في ١٤ أيار ١٩٥٠ إذ فازت بأغلبية مقاعد المجلس الوطني ، فقد حصل على (٤٠٨) مقاعد في البرلمان الجديد ، وتمكن بسهولة من تشكيل الحكومة برئاسة عدنان مندريس ، واستمر الحزب الديمقراطي في حكم البلاد حتى الانقلاب الذي قام به الجيش التركي في ٢٧ أيار ١٩٦٠. للتفاصيل ينظر: فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة (بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٣٢-٢٥٥.

(**) أسس مصطفى كمال أتاتورك وزملائه أول حزب سياسي بعد قيام الجمهورية التركية في سنة ١٩٢٣، وقد أعلن عن تأسيسه رسمياً في ٩ آب ١٩٢٣، وأصبح أتاتورك رئيساً له ، واستمر في حكم البلاد حتى سنة ١٩٥٠، عندما استطاع الحزب الديمقراطي من الفوز في الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥٠. أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

**(٣٣)** محمود ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

**(٣٤)** د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٠ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ١٦٦ .

(35) Mahli , adi gecen eser , S. 73 .

(36) Kologlu , op.cit , p. 139 .

(٣٧) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٠ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ١٦٦ .

(٣٨) مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١–١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، ٢٠٠٠) ، ص ٢١٦ .

(39) Kologlu , op.cit , p. 140 .

(40) Ibid , p. 140-141 .

(٤١) محمود ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(42) Kologlu , op.cit , p. 140 .

(43) Ahmet Kavas , " Turkiye – Libya iliskileri" , stratejik ongoru ,sayi (6) , 10 yti , Ankara , 2005 , S. 49 .

(٤٤) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٤١–٤٢ .

(45) Kavas , adi gecen eser , S . 50 .

(٤٦) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٣٧ .

(47) Kavas , adi gecen eser , S . 50 .

(٤٨) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في انقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٣٧ .

(49) Kavas , adi gecen eser , S . 50 .

(٥٠) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٥١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة ، وثيقة رقم ١٧ ، ص ٩٢.

(٥٢) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١١ كانون الأول ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٥٠ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٣٧ .

(٥٤) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٨٥ .

(٥٥) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٣٧ .

(٥٦) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج شاهد على العصر (لقاء مع رئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى بن حليم) ، http/www.aljazeera.net .

(٥٧) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨ ، ص ٣٨ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٣٩.

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٣٩.

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٣٨-٣٩ .

(٦٢) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٦٣) محمود ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١ ؛ الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٧.

(٦٤) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١١ كانون الأول ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٤٨.

(٦٥) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٦٦) بن حليم ، ليبيا: انبعاث أمة .. وسقوط دولة ، ص ٢١٦ .

(٦٧) ظاهر محمد صكر الحسناوي ، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال ١٩٥٢-١٩٦٠ (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية) ، د.م (بغداد ، ٢٠٠٧) ، ص ١-٢ .

(٦٨) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٦٩) هنري أنيس ميخائيل ، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية ، المطبعة الثقافية (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٢٤٧ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٣٨٥-٣٨٦ .

(٧١) السيد عوض عثمان ، العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر (القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ٥١ .

(٧٢) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٥٥ .

(*) تعد قاعدة هويلس من اكبر القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأميركية خارج أراضيها، وكانت تضم ثلاثة آلاف جندي، وتستخدم القاعدة للتدريبات النصف السنوية والتدريب على إطلاق النار وقذف القنابل، وكان يتدرب فيها نحو (٢١) سرباً من الطائرات التي تقلع من القواعد العسكرية الأميركية في كل من تركيا وألمانيا الغربية(آنذاك) وبريطانيا واسبانيا. للتفاصيل ينظر : عثمان ، المصدر السابق، ص ٥١ .

(٧٣) عثمان ، المصدر السابق ، ص ٥٠-٥١ .

(٧٤) الربيعي ، المصدر السابق ، ١٧٨ .

(*)

(٧٥) الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١٠-١٥ .

(٧٦) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٧٧) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٨٢ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٧-١٨٨ .

(٨٠) المصدر نفسه ، ص ١٨٤-١٨٥ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(٨٢) ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦-٣٥٧ .

(٨٣) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٨٥-١٨٦ .

(٨٤) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٨٥) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٨٨ .

(٨٦) عثمان ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٨٧) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٨٨ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٩–١٩٠ .

(٩٠) عثمان ، المصدر السابق ، ص ٥٢–٥٣ .

(٩١) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٩٣) للوقوف على تفاصيل المساعدات الأميركية لليبيا والمشاريع التي أقامتها في ليبيا خلال خمسينيات القرن الماضي . ينظر : الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ١٩–٤٦ .

(94) Kologlu , op.cit , p. 141 .

(٩٥) المظفري ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٩٦) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ، وثيقة رقم ٤٧ ، ص ٨٦ .

(٩٧) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(٩٨) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ١٤٥ .

(٩٩) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٧٥ .

(١٠٠) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ١٤٥ .

(١٠١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٦٠ ، ص ١٤٣ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ١٤٥ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٦٠ ، ص ١٤٣ .

(١٠٤) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٥ .

(١٠٥) المصدر نفسه ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٢٨.

(١٠٦) المصدر نفسه ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤ ، ص ٥ .

(١٠٧) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٠ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٤ آب ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٤٧ ، ص ١١٩ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

(١٠٩) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١ كانون الأول ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ١٤٥ .

(١١٠) برقية موجهة من وزير الخارجية البريطاني إلى حكومتي بغداد وأنقرة ، تحت رقم ٦١٧ في ١٢ آذار ١٩٥٦، وثيقة منشورة في كتاب : بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، الملحق رقم (٧) .

(١١١) رسالة من الوزير المفوض القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في ليبيا إلى رئيس قسم إفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم (١٠٤١/٥٦) في ١٢ حزيران ١٩٥٦، وثيقة منشورة في كتاب : بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، الملحق رقم (١٦) .

(١١٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٦-٨ .

(١١٣) جريدة الزمان(العراق) ، العدد (٥٨٥٧) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧ .

(١١٤) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٥ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٦ أيار ١٩٥٧ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٥٧ .

(١١٥) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٤ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٧ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٣١ .

(١١٦) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١ .

(١١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ .

(١١٨) د.ك.و ، ملفات مجلس السيادة ، ملفة رقم ٤١١/٢٧٧، تقرير القائم بالأعمال العراقي في طرابلس في ٨ أيلول ١٩٥٨ ، وثيقة رقم ٢٨ ، ص ٦٦ .

(١١٩) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(١٢٠) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٤ آب ١٩٥٢ ، وثيقة رقم ٥٧ ، ص ١٠٧ .

(١٢١) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(١٢٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٤ آب ١٩٥٢ ، وثيقة رقم ٥٧ ، ص ١٠٧ .

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ٣٦ .

(١٢٥) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٣ ، تقرير السفارة العراقية في طرابلس في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ٣٨ .

(١٢٦) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٢ ، تقرير السفارة العراقية في طرابلس في ١ كانون الثاني ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ١ ، ص ٥ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ٣٦ .

(١٢٨) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٣ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ١٥ .

(١٢٩) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٣ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢ آذار ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٤٤ ، ص ٨٣-٨٤ .

(١٣٠) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٣ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٥٥ .

(١٣١) وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢٠ حزيران ١٩٥٦ منشورة في كتاب . بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، الملحق رقم (١٧) .

(١٣٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٥ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٦ ايار ١٩٥٧ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص ٥٧ .

(١٣٣) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(١٣٤) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٦ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٧ .

(١٣٥) الربيعي ، المصدر السابق ، ص ٦١ ؛ المظفري ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(١٣٦) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٣ حزيران ١٩٥٧ ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٧٤ .

(١٣٧) أحمد مراد "حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي"، مجلة المعرفة، العدد (١١١) ، ١٩٧١ ، دمشق ، ص ٣٠-٣١ .

(١٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣٢-٣٣ .

(١٣٩) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٣ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ١١ ، ص ١٦ .

(١٤٠) الحسناوي ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٤١) بروشين ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠-٣٤١ .

(*) مدرسة الفنون والصنائع : تم المباشرة في بناء هذه المدرسة في عهد الوالي سليمان نامق باشا (١٨٦٩-١٨٩٨) ، وقد نالت اهتماماً كبيراً من سلطات الولاية، وكانت تعد

بمثابة ملجأ للأيتام ، وقد خصصت السلطات لها رسوم خاصة لتمويلها . وكانت مدة الدراسة فيها ست سنوات . للتفاصيل ينظر: حمدون، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(١٤٢) بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، ص ١٥٩ .

(١٤٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣١١/٢٧٤٣ ، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١ كانون الأول ١٩٥٤ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ٤٢ .

(١٤٤) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٣ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ١٣ ، ص ٢٨ .

(١٤٥) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٢ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١ آب ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٢ ، ص ٧-٨.

(١٤٦) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٦ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ شباط ١٩٥٨ ، وثيقة رقم ١٧ ، ص ٢٥ .

(١٤٧) المصدر نفسه ، ملفة رقم ٣١١/٢٦٩٣ ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٦٠ .

## The position of Turkey from Libya's independence During 1950-1960 - Historical Study -


### Abstract

The Ottomanic rule to Libya had continued since 1551 till 1912 after the Ottomanic state had given it up to Italy according to the agreement of Lozan. The formal role of Ottomanics to Libya had ended according to that agreement. Libya had entered the Italian

rule till the year 1943, it had been conquered during the second world war by alliance states. Libya had entered a new phase of struggle to asking the independence of the country. Turkey was in the front of the countries that had supported Libya to get its independence , because of their deep historical relationships. That was clear during the holding of democratic party to the rule in 1950.

Libya had achieved its independence in 24th , December 1951 with the aid of United Nation , because Turkey was an active member in the institute of United Nation that had supported the issue of Libya's independence in all its branches. Because Libya was a poor country and had no economical sources that it may depend on as well as administrative and technical experience to establish its foundations. Some countries, like Turkey had tried and for different reasons to introducing political, economical and social support for this new country. Therefore; this study came for showing the Turkey support to the issue of Libya's independence during the age of democratic party rules (1950-1960).

This strict period had a great importance in the life of Libya for it (Libya) was able to establish its independence and protect it by establishing its foundations especially political, military, economical and social. Turkey had a clear role on different levels.